دور المنظمات غير الحكومية في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة

بحث ميداني في محافظة بني سويف

دكتور/ حسن أحمد حسن أبو زيد
مدرس بقسم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة بني سويف

مقدمة:

شغلت قضية المنظمات غير الحكومية المتخصصين من علوم السياسة والاقتصاد والإدارة والاجتماع وذلك بعد تعاظم الدور الذي تلعبه تلك المنظمات في ظل التراجع الملحوظ لدور الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية للفئات المحرومة والمهمشة في المجتمع. ويرجع هذا التراجع الملحوظ في دور الدولة إلى تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة كآليات للتحول نحو النظام الرأسمالي والذي يعني مزيدا من التوجه نحو الاعتماد على القطاع الخاص في قيادة عملية التنمية، هذا القطاع الذي يعتمد في نموه على تعظيم المنافع المتحصلة من ممارسة النشاط الاقتصادي دون مراعاة للعدالة الاجتماعية.

وفي ظل هذا التراجع في دور الدولة وهذا التنامي في دور القطاع الخاص فقدت شرائح متعددة في المجتمع القدرة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات اللازمة لاستمرارها في الحياة، ومن هنا كان الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية التي تلعب دورا هاما في إمداد تلك الشرائح والفئات المهمشة والمحرومة بالخدمات الأساسية التي تحتاج إليها، ولا يعني تنامي الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية أن هذا القطاع حديث النشأة بل هو يضرب بجذوره في تاريخ المجتمع المصري وإن اتخذ في الماضي شكلا من أشكال العمل الخيري غير المنظم من خلال نظام الوقف وغيره من أنشطة العمل الخيري.

ويرجع تنامي الاهتمام في السنوات القليلة بالمنظمات غير الحكومية إلى أن أهمية الأعمال الخيرية والتطوعية بصفة عامة وأنشطة المنظمات غير

الحكومية بصفة خاصة تزداد كلما زاد تقدم المجتمع وتعقدت العلاقات الاجتماعية فيه، فكلما كان المجتمع يتسم ببساطة العلاقات، اتسمت الجهود التطوعية بالفردية. وترتبط تلك الجهود بالموقف ذاته، فالتطوع يؤدي في المجتمعات البسيطة وظيفة ضرورية ترتبط عند الناس بقيم الشهامة والمروءة، أما مع إتساع المجتمع وتعقد العلاقات فيه وضعف العلاقات الاجتماعية المباشرة فيتم إشباع الاحتياجات فيه من خلال الهيئات والمنظمات. ومن ثم تحول التطوع من جهود فردية إلى عمل مؤسسي منظم يتم من خلال المنظمات غير الحكومية، فالدول مهما كانت إمكاناتها المادية لا تستطيع الوفاء بكل احتياجات أفرادها حتى مع إتساع أنشطتها وتعدد مجالاتها خصوصا في ظل تزايد الاحتياجات[1].

أولا: مفاهيم الدراسة:

١-مفهوم المنظمات غير الحكومية:

يتسم مفهوم المنظمات غير الحكومية بوجود قدر كبير من عدم الاتفاق والاختلاف حوله. وترجع الصعوبة في وضع تعريف محدد لمفهوم المنظمات غير الحكومية إلى وجود مسميات عديدة ومفاهيم متعددة تستخدم من سياسات ثقافية مختلفة تعبر عن مجموعة المنظمات التي تقع بين الحكومة والقطاع الخاص. وهناك عديد من المسميات للتعبير عن نفس الظاهرة. فهناك مسمى المنظمات غير الحكومية وهو أشهر المسميات السائدة عالميا، أو المنظمات التي لا تهدف إلى الربح أو منظمات الصالح العام أو المنظمات الاجتماعية. ويرتبط هذا التعدد بالدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية، كما تعددت المسميات في دول العالم الثالث، فهناك مسمى الجمعيات أو المنظمات الأهلية، وهناك المنظمات التطوعية وهناك المنظمات غير الحكومية. وهذا التعدد في المسميات ارتبط بالتعدد في تعريف مفهوم المنظمات غير الحكومية[2].

وتعرف المنظمات غير الحكومية بأنها منظمات تنشأ من جانب ولصالح المجتمع وبدون أو مع قدر محدود من التدخل الحكومي، ولا يقتصر نشاطها على العمل الخيري وإنما يمتد للعمل في أنشطة أخرى ثقافية واجتماعية واقتصادية، وهي منظمات تحاول تحسين نوعية الحياة وخاصة بالنسبة للفقراء

والمهمشين في الريف والحضر على السواء وتتسم بدرجة عالية من المرونة الديمقراطية في إدارة شئونها وتحاول خدمة المواطنين دونما استهداف للربح[٣].

ويعرف البنك الدولي المنظمات غير الحكومية بأنها منظمات خاصة مستقلة جزئيا أو كليا عن الحكومات وتتسم بصورة رئيسية بأن لها أهدافا إنسانية أو تعاونية أكثر من كونها أهدافا تجارية وتسعى بصورة عامة إلى تخفيف المعاناه عن الفقراء أو تعزيز مصالحهم أو حماية البيئة أو توفير الخدمات الاجتماعية الاساسية أو الاضطلاع بتنمية المجتمع[٤]، كما تعرف المنظمات غير الحكومية بأنها منظمات خاصة مستقلة في ما يتعلق باتخاذ القرار والميزانية وتعتمد بشكل أساسي على جهود المتطوعين وعلى التبرعات[٥].

ويعرف كريستوفر جين القطاع الثالث بأنه منظمات اقتصادية خاصة تزود أعضائها أو منتسبيها بخدمات وسلع اقتصادية ولا تحقق الأرباح للمسئولين عن إدراتها وربما تمثل نظاما مستقبليا لتوزيع السلع والخدمات[٦].

أما مفهوم العمل الخيري فيشير إلى طريق ثالث بين الدولة والسوق، وهذا لا يعني أن العمل الخيري يوجد خارج هذين القطاعين أو يتأثر أو ينتظم من خلالهما فالدولة هي التي تضع الإطار القانوني لهذا القطاع الثالث[٧] أما مفهوم المنظمات الأهلية فيشير إلى مجموعة من المنظمات غير الهادفة للربح والتي تنشط في مجال الرعاية الاجتماعية والخدمات والتنمية المحلية والإغاثة[٨] ويعد مفهوم الجمعيات الأهلية هو المفهوم الأكثر شيوعا داخل المجتمعات العربية ومصر بصفة خاصة. واللافت للنظر فيما سبق هو تعدد المسميات والمفاهيم التي ترتبط بالسياقات الثقافية المختلفة، ومع تعدد المفاهيم والمسميات فإن كلها تدور في إطار تعريف المنظمات التي تقع بين القطاع الخاص والحكومة والتي لا تهدف إلى تحقيق الربح وتقدم المساعدات والخدمات للفقراء والمهمشين والمحرومين داخل المجتمع.

وقد توصل مشروع جامعة هوبكنز الذي تناول دراسة هذا الموضوع في الدول النامية والمتقدمة إلى عدة معايير لتحديد خصائص المنظمات غير الحكومية، وتتمثل تلك الخصائص فيما يلي[٩]:

أ-توافر شكل رسمي للمنظمة له صفة الدوام.

ب- أن تكون المنظمة غير هادفة للربح.

ج- أن تكون المنظمة غير حكومية.

د- أن تنبع الإدارة الذاتية من داخل المنظمة.

ه- توافر قدر من المشاركة التطوعية في الإدارة والأنشطة.

و- أن تكون المنظمة غير حزبية.

٢- مفهوم التمكين الاقتصادي للفقراء:-

لا يتناقض مفهوم التمكين مع التوجيه الخيري للمنظمات غير الحكومية، وإنما التمكين هو طرح جديد لتقوية الدعم الموجه للفقراء، فالمساعدة علاقة مباشرة بين المانح والمتلقي توفر للفقراء الاحتياجات الأساسية، أما التمكين فهو علاقة تهدف إلى توفير الاعتماد على النفس من جانب الفقراء من خلال تزويدهم بمهارات أساسية من شأنها أن توفر فرص عمل لهم[١٠]، فالفقر هو النقص في الأموال والممتلكات المادية بحيث لا يستطيع الشخص أن يفي بالاحتياجات الأساسية والضرورية للحياة، ويختلف تعريف الفقر حسب السياق الاجتماعي وحسب مستوى المعيشة المقبول في المجتمع، وفي ضوء ذلك فالتمكين يشير إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء حتى يتمكنوا من أن يشاركوا مشاركة كاملة في المجتمع وضمان وصولهم إلى وسائل الإنتاج حتى يتمكنوا من أن يتحكموا في مصائرهم[١١].

وتعرف منظمة الفاو التمكين بأنه زيادة أصول وقدرات مختلف الأفراد والمجموعات لكي يؤدوا وظائفهم، ويمارسوا التأثير على المؤسسات التي تؤثر على رفاههم[١٢]، ويعني مفهوم التمكين بأنه قدرة يكتسب من خلالها الضعفاء القدرة على إدارة شئون حياتهم، والتحكم في الموارد، فهو يعني ثقة أكبر في النفس، والتغلب على المعوقات للحصول على الموارد أو حتى تغيير القيم التقليدية السائدة[١٣]. ويعرف أحمد كمال عطية ومصطفى السيد التمكين بأنه عملية متشابكة ومتعددة الأبعاد، وتعني توسيع القدرات والخيارات أمام الفئات الفقيرة حتى تتمكن من الاعتماد على نفسها، ومن السيطرة على مقدراتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتحقق عملية التمكين من خلال عدة صور منها توفير فرص التعليم والتدريب على بعض الحرف التي تمكن الفقراء من زيادة دخلهم، وتوفير فرص متساوية بين أفراد المجتمع في الحصول على الخدمات الصحية، والتوسع في القروض متناهية الصغر من أجل إنشاء المشروعات المولدة للدخل[١٤].

وقد حددت وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية استراتيجية لمعالجة الفقر ترتكز على الجوانب الآتية[١٥]:

١. إتاحة الفرصة للفقراء لتكوين أصولهم المادية والبشرية من خلال توفير الوظائف والائتمان وفرص التعليم والتدريب.

٢. تعزيز قدرة الفئات الفقيرة من المجتمع على المشاركة في النشاطات الاقتصادية بصورة فعالة.

٣. تحسين المستوى المعيشي للفقراء.

وهذا ما ذهبت إليه الرسالة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة في اليوم الدولي للقضاء على الفقر، وركز فيها على ضرورة تجاوز تلبية الاحتياجات الأساسية إلى معالجة التمييز وعدم المساواة، ويعني بذلك ضمان حصول الفقراء على الموارد التي يحتاجون إليها — من الأراضي ورأس المال والمعارف والمهارات — للإفلات من براثن الفقر، وتمكين الفقراء من المشاركة بشكل فعال في صنع القرار، وفي الأنشطة الأخرى ذات الأثر المباشر على حياتهم (١٦).

ونخلص من ذلك إلى أن التمكين الاقتصادي للفقراء هو الأنشطة التي تسهم من خلالها المنظمات غير الحكومية في تحسين المستوى المعيشي للفقراء من خلال توفير الخدمات الأساسية، وتوفير فرص العمل لهم، وتقديم القروض للمشروعات الصغيرة المولدة للدخل، والارتقاء بقدرات الفقراء من خلال التدريب، تلك الأنشطة التي تمكنهم من الاعتماد على أنفسهم في المستقبل ومن المشاركة في الأنشطة ذات الصلة بشئون حياتهم.

ثانيا: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية دراسة المنظمات غير الحكومية من أهمية الدور الذي تقوم به هذه المنظمات، ونظرا لأهمية هذا الدور فقد استخدم بعض الباحثين والكتاب مصطلح القطاع الثالث والذي يضم المنظمات غير الحكومية كقطاع يقف على قدم المساواة مع القطاع العام أو الحكومي الأول والقطاع الخاص أو الثاني وعلى اعتبار أن هذا القطاع الثالث ظهر ليسد الفجوة التي ظهرت بين القطاعين نتيجة لتراجع دور الدولة وعدم قدرة القطاع الخاص على توفير الاحتياجات الأساسية للفقراء نظرا لكون الربح محركا أساسيا لأنشطته.

ويرى بعض الباحثين أن ظهور المنظمات غير الحكومية في إطار القطاع الثالث قد جاء ليؤدي وظائف إيجابية واضحة تتمثل في الإمداد بالخدمات

الاجتماعية، والى جانب هذه الوظائف وظائف أخرى كامنة (مستترة)، كما يلعب دورا تنمويا ودورا اقتصاديا ودورا تجاه المرأة ودورا في إعادة التوزيع [١٧]، فالمنظمات غير الحكومية زاد انتشارها في الشرق والغرب على السواء للتخفيف من المسئوليات والضغوط الواقعة على الحكومات لعلاج آثار التحول الاقتصادي. وتتفاعل كل فئات المجتمع بشكل إيجابي مع هذه المنظمات مما يساعدها على تحسين حياة الناس فعليا كما تعمل على خلق فرص عمل بأجور مقبولة وخلق روابط قوية بين الشعوب إضافة إلى مهمتها الأساسية في تلبية الاحتياجات الأساسية للناس [١٨]، ولا يتوقف دور المنظمات غير الحكومية في عملية التنمية على قدرتها على الاستقلال كمجال خاص في تأدية الأدوار المطلوبة منها من قبل الحكومة والقطاع الخاص سواء كوسيلة من وسائل الخصخصة أو كمنظمات معاونة للحكومة في عملية الانتقال السلمي لاقتصاد السوق عن طريق تخفيف حدة الفقر، بل يجب خلق مجالات جديدة لفاعلية تلك المنظمات إلى جانب الأنشطة التي تخاطب الاحتياجات العاجلة للناس [١٩].

وقد كان حصاد الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية على مدى العقود الخمسة الماضية في البلدان النامية مخيبا للآمال، فلم تسفر الخطط التي وضعتها كثير من الحكومات عن مكافحة الفقر، كما تراجعت وانتكست كثير من التجارب التنموية وبالتالي لم تحدث الاستدامة في عملية التنمية، ولذلك برز مفهوم الشراكة بين القطاعات الثلاثة الحكومي والخاص والمنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية والحد من الفقر، وقد صاحب ذلك تأكيد دولي على أهمية دور المجتمع المدني وقلبه المنظمات غير الحكومية كأحد الفاعلين في التنمية. وجاء ذلك نتيجة مجموعة من العوامل التي تتعلق بدور الدولة (أزمة دولة الرفاهية في أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الجذرية في الاتحاد السوفيتي وأزمة التنمية في العالم الثالث)، وهكذا أصبح من المتداول الحديث عن ثلاث قطاعات رئيسية القطاع الأول الحكومة والثاني السوق والثالث المتمثل في المنظمات غير الحكومية [٢٠].

ولم يكن تنامي ظاهرة الفقر والآثار السلبية لسياسة الإصلاح الاقتصادي وفشل نظام السوق والقطاع العام وفشل التجارب التنموية في الدول

النامية وما يتعلق بفشل دور الدولة في النظم الاشتراكية والرأسمالية على السواء هو السبب الرئيسي لتنامي دور المنظمات غير الحكومية ومن ثم زيادة الاهتمام بدراستها، بل إن هناك كثيرًا من العوامل المتعلقة بالآثار المترتبة على العولمة والتي جعلت للمنظمات غير الحكومية دورًا فاعلًا في التأثير على القضايا والسياسات العالمية، ويرى البعض أن هذه المنظمات إلى جانب دورها الإنساني فهي تمثل آلية من آليات العولمة.

وهناك من يعارضون الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية بأبعادها العالمية ويرون في أنشطتها أبعادًا سلبية، فهم يرون فيها بديلًا غير مكافئ لأدوار ومسئوليات قامت بها الدولة لوقت طويل، وهذه المنظمات دعمتها لوقت طويل صناديق التمويل العالمية لكي تتعامل مع الآثار السلبية لسياستها الاقتصادية[٢١]، وقد اكتسب الموضوع أهميته أيضًا من كون أن هذه المنظمات تمثل ظاهرة ثقافية سياسية واجتماعية لها جذور تاريخية عميقة في الغرب لأكثر من قرنين، كما أن لها جذورًا تاريخية عميقة في المنطقة العربية ترجع إلى مئات السنين وترتبط بظاهرة الوقف، كما أن للمنظمات علاقة مهمة بالسياسة والسياسات[٢٢].

ويتضح مما سبق أن المنظمات غير الحكومية تلعب أدوارًا متنوعة من خلال الأنشطة التي تقوم بها، فهي تلعب دورًا مهمًا في تقديم الخدمات والمساعدات داخل المجتمع، كما أنها تلعب دورًا مؤثرًا في صنع السياسات، كما تمثل أحدى أدوات العولمة، فهي تلعب دورًا متعدد الأبعاد لذا كانت ذا أهمية كبرى ووجب الاهتمام بدراستها.

ثالثًا: التطور التاريخي للمنظمات غير الحكومية:

تتسم الحياة اليومية بوجود أنماط من العلاقات التضامنية التي تتسم بالتدفق والسيولة ولا تخضع لأي درجة من التنظيم الرسمي وأنما تتأسس على أحكام العادة والتقليد وتتشكل هذه العلاقات في صور من التبادل المادي والثقافي والاجتماعي، فالأفراد ينخرطون في علاقات الجيرة كما ينخرطون في علاقات قرابية، ولا تقتصر علاقاتهم داخل نطاق الجيرة أو الرابطة القرابية على مجرد الحفاظ على صور من التبادل المادي والثقافي كتبادل الزيارات والهدايا

والطعام والأشكال المختلفة للمساعدة وأنما تعزز هذه العلاقات أنماطا جنينية للتنظيم المدني تأخذ أشكالا متعددة كصور التنظيم الاقتصادي في عملية التكيف مع ظروف الحياة الصعبة. وتتشكل هذه الصور في عمليات تعاون وتبادل اقتصادي تأخذ شكلا ثابتا عبر الزمن مثل تبادل العمل المنزلي والعمل في الحقل. وبالرغم من أن هذه الصور تعد صورا تقليدية، إلا أنها ما تزال قائمة في المجتمع الحديث، والأهم من ذلك أنها تخضع لضوابط وقواعد ثابتة يلتزم بها الأفراد إلتزاما يصل إلى حد الإلزام القانوني، وهذه صور جنينية للتنظيم المدني (٢٣).

ويرجع ظهور هذه العلاقات كنواه للتنظيم المدني إلى أن الجماعات الاجتماعية التي تنشأ بداخلها هذه العلاقات هي من أهم خصائص الوجود الإنساني التي تبقى على تماسك أفراد المجتمع بطرق متعددة حتى يستطيعوا البقاء والاستمرار (٢٤).

ويعد العمل الأهلي هو مدخل المجتمع المدني في مصر وأكثر مجالاته نموا هو العمل الخيري الذي يتعزز بفضل جهود الأغنياء وجهود منظمات النفع العام (٢٥)، فالمنظمات غير الحكومية كمنظمات تعمل في مجال تقديم المساعدات والخدمات بكافة صورها وأشكالها من مساعدات مادية مباشرة وخدمات تعليمية وصحية وقروض، كل هذه الأنشطة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية تمتد جذورها إلى أنماط العلاقات التضامنية وعلاقات الاقتصاد الأخلاقي الذي يعتمد فيه التبادل والتوزيع على العلاقات القرابية والاجتماعية والالتزامات الأخلاقية التي تخلو من الاعتبارات الاقتصادية وعلى رأسها تحقيق الربح، حيث أنها منظمات لا ربحية تهدف إلى تحقيق النفع العام.

ويرتبط ظهور المنظمات غير الحكومية وتعدد أنشطتها بالمصادر الأساسية التي حفزت نشأة هذه المنظمات وتطورها في الأديان السماوية والمبادئ والفلسفات المستمدة منها. وإذا كان الدين قد لعب ولا يزال دورا أساسيا في حفز العمل الخيري والتطوعي في أغلب مناطق العالم إلا أنه اتسم ببعض الخصوصية في العالم العربي نظرا لما يمثله المكون الديني في ثقافة المجتمع العربي (٢٦)، وفي رؤية مقارنة للعمل التطوعي في دول أوربا وآسيا يرى لوهان أنه في المجتمعات

الغربية وآسيا لا أحد يحب العمل اللاربحي في ظل اقتصاديات السوق الغربية، ولكن العمل التطوعي له وجود سابق على وجود المنظمات الخيرية غير الحكومية، فقد أوجدت المسيحية الأرض الخصبة للعمل التطوعي في الغرب وكذلك البوذية ـ كديانة أرضية ـ في آسيا في القرن العشرين[٢٧].

وتشير الدراسات الدولية المقارنة إلى أن المنظمات غير الحكومية مرت بثلاث مراحل أو ثلاثة أجيال، الجيل الأول كانت تنشأ المنظمة فيه وتبدأ رسالتها التي عادة ما كانت تمثل جزءًا من المجتمع المحلي ثم بدأت في الانتشار وبشكل تدريجي وسمى هذا الجيل بجيل الإغاثة حيث كانت تلك المنظمات تعبر عن أزمات محددة في المجتمعات المحلية، ومع الجيل الثاني أخذت المنظمات غير الحكومية في الإتساع خارج نطاق المجتمع المحلي وبدأ العامل الاقتصادي يدخل بعض الشيء في أعمالها الأمر الذي دفع البعض ليطلق عليها شبكات الأعمال الصغيرة، أما الجيل الثالث فقد أصبحت من خلاله المنظمات غير الحكومية أفضل من ناحية المأسسة والقدرة على التغلغل في المجتمع وأصبحت تحظى باعتراف رسمي. ويعرف هذا الجيل وهو الجيل الحالي بمنظمات التنمية المؤسسية المتواصلة[٢٨].

وقد ارتبط ظهور وتطور المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية بصفة عامة وفي مصر ولبنان بصفة خاصة بالدين، حيث تمثل المنظمات غير الحكومية خصوصا الجمعيات الأهلية الدينية بكم وتنوع أنشطتها أساس العمل الخيري والتطوعي في مصر خصوصا الجمعيات الإسلامية، هذا إلى جانب تبني أغلب المنظمات غير الحكومية خطابا دينيًا وفي الغالب إسلاميًا بهدف تلقي الدعم اللازم لتمويل أنشطتها من خلال الزكاة والصدقات التي تمثل مصدرًا أساسيًا لتمويل أنشطة العمل الخيري كما هو الحال في جمعية رسالة وجمعية دار الأورمان وغيرهما من الجمعيات التي تخاطب المجتمع وأفراده من خلال التركيز على الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تحض على عمل الخير والتي كانت لها أثر كبير إلى جانب غيرها من العوامل في تطور وتنامي أنشطة المنظمات غير الحكومية.

وقد مرت المنظمات غير الحكومية في مصر بمراحل تطورية متعددة ارتباطا بدور الدولة ونمط النشاط الاقتصادي وهامش الحرية في المجتمع على النحو الذي يوضحه الباحث فيما يلي:

ـــ تطور المنظمات غير الحكومية في مصر:

مرت المنظمات غير الحكومية في مصر منذ ظهورها وحتى الآن بمراحل تطورية متعددة، وارتبطت تلك المراحل بنمط النظام الاقتصادي والسياسي السائد في المجتمع وبدرجة الحرية التي يتبناها النظام السياسي في المجتمع، كما ارتبطت أيضا بدرجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ودورها في تقديم الخدمات الاجتماعية والطبية والتعليمية وتقديم المساعدات المالية للمهمشين والفقراء والمحرومين في المجتمع، أي أن هناك عاملين أساسيين شكلا دور المنظمات غير الحكومية ونشأتها وتطورها، وهذان العاملان يرتبطان ببعضهما البعض وهما طبيعة النظام الاقتصادي والذي يرتبط بالنظام السياسي ودرجة الحرية التي يعيشها المجتمع، أما العامل الثاني فيتمثل في الدور الذي تقوم به الدولة في المجتمع وهو يرتبط بالنظام الاقتصادي وأيدلوجية النظام السياسي.

وحينما نتحدث عن تطور المنظمات غير الحكومية في مصر فلابد من الإشارة إلى منظمات المجتمع المدني التي تمثل المنظمات غير الحكومية أحد مكوناته إلى جانب المنظمات الحقوقية أو الدفاعية والجماعات المهنية وذلك وفقا لما أقره المشروع الدولي المقارن لجامعة هوبكنز (١٩٨٩-٢٠٠٥) [٢٩]، ويرجع ظهور منظمات المجتمع المدني في مصر إلى بداية القرن التاسع عشر وبناء الدولة الحديثة على يد محمد علي في إطار محاولاته للتحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي، أما أول منظمة غير حكومية فقد تم تأسيسها على يد الجالية اليونانية في مصر بالإسكندرية وتم تأسيسها بهدف رعاية مصالح تلك الجالية ثم توالي بعدها تأسيس الجمعيات الخيرية ذات الطابع الديني بدأت بتأسيس الجمعية الخيرية الإسلامية ثم جمعية المساعي الخيرية القبطية ثم توالي تأسيس الجمعيات الأهلية وبدءا من عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٥٢ شهد العمل الخيري والعمل التطوعي نموا متزايدا فقد زاد عدد الجمعيات الأهلية من ٦٥ جمعية عام

١٩٠٠ إلى ٥٠٨ جمعية عام ١٩٤٩، وقد شهدت الفترة ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ نموا في عدد وأنشطة المنظمات غير الحكومية. إلا أنه وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢ شهد المجتمع المصري تغيرا في النظام الاقتصادي والسياسي أدى إلى تغيرات جوهرية في المنظمات غير الحكومية من حيث الكم والكيف[٣٠].

١. التطبيق الاشتراكي والمنظمات غير الحكومية.

بعد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ حدث تطور كبير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع وترتب على تلك التغيرات تغيرات جذرية في دور الدولة والتي بدأت في السيطرة على النشاط الاقتصادي في المجتمع وبلغ ذلك ذروته بعد قرارات التأميم التي صدرت في يوليو عام ١٩٦١ وصاحب ذلك تغير كبير في دور الدولة في تقديم الخدمات وهامش الحرية الذي تبناه النظام السياسي في المجتمع.

فقد قامت الدولة بتقديم خدمات الرعاية الشاملة والدعم لمعظم السلع والخدمات. كما قدمت التعليم المجاني وكفلت العمل لجميع الخريجين، كما حاولت الدولة معالجة مشكلة الفقر[٣١]، وترتب على ذلك انحسار في عدد المنظمات غير الحكومية بكافة أشكالها، كما شهدت أيضا تلك الفترة إنحسارا في أنشطة المنظمات غير الحكومية نظرا لقيام الدولة بالدور المنوط بتلك المنظمات وعدم وجود هامش كبير من الحرية لممارسة أنشطة هذه المنظمات.

٢. الانفتاح الاقتصادي والمنظمات غير الحكومية:

بعد حرب أكتوبر ومنذ منتصف السبعينات بدأت تغيرات جذرية في السياسة الاقتصادية في المجتمع المصري وارتبطت بتحولات ديمقراطية تمثلت في التعددية السياسية التي بدأت بالمنابر وانتهت بالاحزاب السياسية، ذلك المناخ الذي أتاح الفرصة لمزيد من الحريات والذي أعطى الفرصة لدخول فاعلين جدد في المجتمع بخلاف الدولة في الحياة الاجتماعية.

وقد شهدت تلك الفترة تحولات اقتصادية وسياسية تتجه نحو حرية السوق وتبني التعددية السياسية وترتب على هذه التحولات الاقتصادية والسياسية تغيرات اجتماعية عميقة انعكست على الخريطة الاجتماعية للمجتمع المصري[٣٢]، وفي تلك الفترة منح القطاع الخاص مزايا عديدة من أجل تنظيم مصالحه والنهوض بتلك المصالح حتى تستطيع الدولة من خلاله توفير الموارد اللازمة لاستمرار المزايا العامة للرعاية، ولكن مع مرور الزمن أصبح عرض خدمات الرعاية والخدمات الاجتماعية يتناقص باطراد بل أصبح سببا في وجود عدد كبير من منظمات المجتمع المدني واستخدمت خدمات الرعاية التي تقدمها

المنظمات غير الحكومية من جانب التيارات الأيديولوجية من أجل كسب التأييد السياسي (٣٣)، وترتب على ذلك تغير كمي ونوعي فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية، فقد زاد عدد الجمعيات الأهلية من حوالي ٧٥٩٣ إلى حوالي ١٦ ألف منظمة في نهاية عام ١٩٩٩، أما من ناحية التطور النوعي فقد استجابت المنظمات غير الحكومية بدرجة عالية من الفعالية لكثير من القضايا الاجتماعية والاقتصادية وأهمها قضية الفقر وقضية البطالة، وتمويل المشروعات الصغيرة والتوسط بين مؤسسات التمويل وبين المنتفعين، واستمر الشكل التقليدي المتمثل في تقديم المساعدات المادية والعينية إلى جانب اهتمامها بقضايا المرأة والطفل والاهتمام بحقوق الإنسان (٣٤).

٣. الخصخصة وتنامي دور المنظمات غير الحكومية:

في ظل التغيرات المتسارعة في السياسة الاقتصادية والتي تلت تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي والمتمثلة في الخصخصة وما ترتب عليها من تزايد التفاوتات في توزيع الدخل ودخول فئات كثيرة من أفراد المجتمع في دائرة الفقر والتهميش الاجتماعي، وفي ظل تراجع دور الدولة وعدم قيام القطاع الخاص بمسئولياته الاجتماعية في ظل هذه التغيرات وما ترتب عليها من نتائج وفي ظل التغيرات العالمية المتمثلة في الاتجاه نحو الرأسمالية والعولمة كان لا بد من وجود دور للمنظمات غير الحكومية لمواجهة الآثار المترتبة على هذه التغيرات.

فقد زاد الحديث في السنوات الأخيرة حول الدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمات غير الحكومية لسد الفجوة بين القطاع الخاص والحكومة لمواجهة متطلبات التنمية فقد زاد عددها وتوسع دورها على جميع الأصعدة (٣٥)، وقد ارتبطت المنظمات غير الحكومية أيضا بالنظام الرأسمالي فهو كنظام عالمي في حاجة إلى توسيع الأسواق لترويج منتجاته بشكل دائم فالرأسمالية تسيطر وتقيم الارتباطات في كل مكان (٣٦)، ويرجع تنامي أنشطة المنظمات غير الحكومية إلى غياب الدور الحمائي والاجتماعي للدولة خاصة تجاه الفئات الأكثر فقرا، وكانت أنشطة المنظمات غير الحكومية بديلا لتطبيق سياسة تنموية بديلة للحد من مشكلة الفقر (٣٧)، وظهر هذا التنامي في أنشطة المنظمات وتعددت مجالاته والتي تمثلت في العمل الجماعي الخيري والذي يتمثل

في تقديم مساعدات مالية للفقراء بأشكال متعددة، بالإضافة إلى العمل في مجال الرعاية الصحية العلاجية قليلة التكاليف، كما أسهمت المنظمات في بعض الأنشطة في مجال التعليم كأنشطة محو الأمية وزيادة مهارات الأفراد من خلال التدريب، كما لعبت المنظمات غير الحكومية دورًا في مجال مشروعات توليد الدخل، وتمويل المشروعات الصغيرة أو متناهية الصغر(٣٨)، وقد ترتب على هذا التعدد في الأنشطة أن قدم بعض المهتمون بالمنظمات غير الحكومية تصنيفًا للمنظمات غير الحكومية في ضوء النشاط الذي تقوم به، فهناك منظمات غير حكومية تعمل لتحقيق الرفاهية تقوم بتقديم الخدمات المختلفة للمحتاجين بما في ذلك الخدمات الصحية، وأخرى خيرية تسعى لمواجهة الحاجات الخاصة للفقراء مثل توزيع الأغذية والملابس والأودية، وثالثة إنمائية تركز بصفة أساسية على الجماعات الفقيرة وتمثل التنمية الاقتصادية هدفًا نهائيًا لها، ورابعة تسعى للدفاع عن قضايا معينة مثل البيئة وحقوق الإنسان، وخامسة استشارية تقدم خدمات استشارية ودراسات بحثية، وسادسة للابتكار التقني وتقوم بإدارة مشروعات خاصة بها من أجل ابتكار حلول للمشكلات القائمة في مجال معين(٣٩).

ويتضح مما سبق أن دور المنظمات غير الحكومية في المجتمع المصري ارتبط بالتحولات والتغيرات الاقتصادية والسياسية وما ترتب على تلك التغيرات الاقتصادية والسياسية من تحول في دور الدولة في النشاط الاقتصادي وفي تقديم الخدمات للفقراء والمهمشين وكذلك ما ترتب على التغيرات من آثار تتعلق بهامش الحرية في المجتمع، فقد تتضاءل دور هذه المنظمات في ظل اضطلاع الدولة بالنشاط الاقتصادي وبتقديم الخدمات في الستينات، وبلغ دور هذه المنظمات ذروته مع تراجع دور الدولة في أوائل التسعينات من القرن العشرين مع تنامي سياسة الخصخصة وإتاحة المزيد من الحريات في المجتمع.

رابعًا: تطور دراسة المنظمات غير الحكومية:

اعتاد الناس على أن ينشئون مؤسسات جديدة وعلى المستويين المحلي والقومي لتوفير الاحتياجات التي لا يعني بها السوق والقطاع العام، وفي كل بلد يحتفظ الناس لأنفسهم بمساحة وسطى بين القطاع الخاص والحكومة حيث

يمكن تسخير الطاقة الحاصلة للنفع العام[٤٠]، وتمثلت هذه المؤسسات في المنظمات غير الحكومية خيرية الطابع والتي احتل أبناء الطبقات الميسورة في الماضي قيادتها كنوع من المنزلة الاجتماعية، وأيضا كنوع من تأكيد الرابطة الأهلية التي تربط أفراد المجتمع في غياب منظومة واضحة من الحقوق والواجبات وفي غياب سياسة رفاه اجتماعي. وتحاول المنظمات غير الحكومية الآن تجاوز العمل الخيري إلى التأثير في سياسة الدولة في مجالات جزئية[٤١]، والمنظمات غير الحكومية على عكس المشاريع الرأسمالية لا تحركها دوافع الحصول على الربح السريع وهي على عكس بعض منظمات القطاع الثالث من التعاونيات التي تحركها المصالح الخاصة لأعضائها[٤٢].

ونتيجة لتطور المنظمات وتطور دورها فقد ظهر منذ بداية الستينات اتجاهات متزايدة تؤكد الحاجة إلى وجود مداخل جديدة لدراسة التوسع التنظيمي في تقديم الخدمات الإنسانية نظرًا للزيادة في العدد والنوع واعتمادها بداية على التمويل الحكومي لدعم دورها الكبير في تطبيق السياسة العامة ثم اختفاء التمويل الحكومي في مطلع الثمانينيات، ومع التزايد الكبير في المنظمات غير الحكومية في جميع دول العالم تأسس أكثر من أربعين مركزًا بحثيًا أكاديميًا كما ظهرت المجلات العلمية التي تهتم بدراسة المنظمات غير الحكومية[٤٣]، كما جذب القطاع الثالث بجميع منظماته في السنوات الأخيرة اهتمام السياسيين وقادة الرأي العام. ويرجع ذلك الاهتمام إلى نجاح هذا القطاع في مجال الصحة والثقافة وشغل أوقات الفراغ. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد لبت منظمات القطاع الثالث الخيرية الطلب المتزايد على الرعاية والخدمات الاجتماعية منذ مطلع الثمانينات[٤٤].

وشهد الاهتمام بدراسة المنظمات غير الحكومية تطورًا على المستوى العالمي تمثل في الاهتمام العلمي بدراسة هذه المنظمات من خلال إدخال مقررات دراسية بالجامعات تهتم بدراسة القطاع الثالث أو القطاع غير الهادف للربح أو المنظمات غير الحكومية، كما تزايد حجم المنشور عن الموضوع سواء في الكتب أو الدوريات العلمية، كما تأسست الجمعيات العلمية التي تضم الجماعة الأكاديمية العاملة في هذا المجال البحثي، وبالرغم من محدودية ما نشر

في العالم العربي بخصوص هذا الموضوع فإن السنوات الأخيرة شهدت في الدول العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة اهتمامًا بإقامة المؤتمرات والندوات التي تهتم بمناقشة أبعاد ظاهرة الجمعيات الأهلية. وبالرغم من ذلك فإن الاهتمام العلمي بدراسة الجمعيات الأهلية في مصر والعالم العربي لا يتناسب مع التاريخ الطويل للعمل الأهلي في المجتمع العربي (٤٥).

وقد شهدت نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين تزايدًا ملحوظًا في عدد الجمعيات الأهلية وتنوعًا كبيرًا في مجالات عمل وأنشطة هذه الجمعيات وقد كان هذا التزايد والتنوع وخصوصًا في مصر مصاحبًا لتنامي معدلات الفقر بعد تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي التي ترتب عليها اتساع الهوة بين طبقات المجتمع وأدخل الكثير من فئات المجتمع خصوصًا أصحاب الدخول الثابتة من المواطنين والعاملين في القطاع العام والحكومة في دائرة الفقر، كما أدى ضعف خدمات التأمين الصحي والرعاية الاجتماعية إلى انتشار هذه المنظمات وتزايد دورها، وقد انعكس ذلك على تطور دراستها.

خامسًا: الاتجاهات النظرية في دراسة المنظمات غير الحكومية:

اهتمت العديد من العلوم الاجتماعية بدراسة المنظمات غير الحكومية مثل علم الإدارة وعلم السياسة وعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع، وتركز اهتمام تلك العلوم على دراسة دور تلك المنظمات من مناحي متعددة خصوصًا فيما يتعلق بدورها التنموي والاقتصادي والاجتماعي، وقد حاولت الكثير من المداخل والنظريات تفسير الدور الذي تلعبه تلك المنظمات غير الحكومية في ظل تنامي أعدادها وتنوع أنشطتها ودورها الفاعل في ظل تراجع دور الدولة وإخفاق السوق واتساع نطاق الفقر وتدني مستويات الخدمات المتاحة للفقراء أو عدم توافرها في ظل الاتجاه العالمي نحو تبني الرأسمالية والتي تعد الخصخصة إحدى آلياتها، ونظرًا لتعدد العلوم التي اهتمت بدراسة المنظمات فقد تعددت المداخل والنظريات في دراسة تلك المنظمات.

فالمدخل التاريخي الديني يركز على دراسة تاريخ المنظمات على اعتبار أن العمل الخيري له جذور تاريخية قبل أن يأخذ الشكل المؤسسي، فقد كانت دور العبادة تمارس ما تمارسه الآن المنظمات غير الحكومية وبفعل

عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية انفصلت هذه المنظمات عن المؤسسة الدينية في أغلب دول العالم، ويطرح هذا المدخل وظيفة أساسية لهذه التنظيمات تتمثل في تخفيف حدة التوترات الاجتماعية وتحقيق الاستقرار(٤٦)، ويرى بعض الباحثين إن اختلاف الأديان في المجتمعات يؤدي إلى ازدهار ظاهرة المنظمات غير الحكومية كما هو الحال في الهند نتيجة التنافس بين الأديان المختلفة مما يؤدي إلى ثراء هذا القطاع وزيادة دوره(٤٧).

أما المدخل الاقتصادي فله أهمية كبرى في النظام الرأسمالي، ويفسر هذا المدخل وجود وغياب المنظمات في ضوء إخفاق الحكومة مما كان له دور كبير في ظهور ما يعرف بالقطاع الثالث أو القطاع الذي لا يهدف إلى الربح، ونما في ظل هذا المدخل العديد من النظريات التي تحاول تفسير وجود وتنامي تلك المنظمات(٤٨).

أما المدخل السياسي في دراسة تلك المنظمات فيركز على سياسات الدولة وطبيعة العلاقة بين الحكومة والمجتمع المدني. وينظر هذا المدخل إلى نشاط المنظمات غير الحكومية على أنه يتم في إطار قواعد اللعبة السياسية الديمقراطية ومن ثم فإن هذا النشاط لا يلحق الضرر بجماعات المصالح من ناحية ويحقق استقرار الحكومة من ناحية أخرى. والحكومة تعتمد على القطاع غير الهادف للربح في سد الفجوة بين ما تقدمه الحكومة من سلع وخدمات وما يقدمه القطاع الخاص مقابل أسعار مرتفعة، وفي الوقت نفسه فإن القطاع الخاص يقبل ويدعم دور المنظمات لأنها تحقق استقرار السوق واستقرار مصالحه(٤٩)، وينظر هذا المدخل للمجتمع المدني باعتباره الوعاء الذي يضم جميع المنظمات غير الحكومية ويوجد اعتماد متبادل بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية يضمن تكامل الأدوار والمهام(٥٠).

أما المدخل التنموي فيركز على دور المنظمات في تحقيق التنمية المستدامة، فإخفاق أغلب المشروعات التنموية في الدول النامية والتي قامت بها الحكومة قد أدى إلى البحث عن بديل يكون أكثر كفاءة ومرونة في العمل التنموي، وقد تمثل هذا البديل في المنظمات التطوعية التي يمكن أن تؤدي هذا

الدور، كما تستطيع أن تحقق مشاركة أكبر من جانب المواطنين، وأخيرًا فإنها تستطيع التعامل مع الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي[٥١].

وقد نما في ظل هذه المداخل المتعددة في تفسير المنظمات مجموعة من النظريات التي تحاول تفسير ظهور وتنامي دور المنظمات غير الحكومية. وتمثل أهم تلك النظريات فيما يلي[٥٢]:

١- نظرية إخفاق السوق وإخفاق الحكومة:

ونقطة البداية في هذه النظرية هو عدم قدرة السوق على توفير سلع عامة بغض النظر عن القدرة الشرائية، وهذا الإخفاق يوظف كمبرر للتدخل الحكومي وفقًا للنظرية الكلاسيكية، وفي بعض الأحيان فإن إخفاق السوق يقابله إخفاق أيضًا للحكومة في إشباع الاحتياجات المتنوعة، وهذا الإخفاق تتزايد احتمالاته في المجتمعات المتنوعة غير المتجانسة. وفي هذه الظروف يبرز دور القطاع الثالث أو القطاع اللاربحي حيث يتوجه نحو إشباع الحاجات المتنوعة غير المشبعة. وتقوم هذه النظرية على عدة مسلمات وهي:

أ. اختلاف حجم القطاع وفقًا لدرجة تجانس السكان من منظور التنوع الديني والعرقي.

ب. إن هذا الاختلاف يبرز في حالة التعليم حيث تؤثر الثقافة والدين على الطلب التعليمي.

ج. أن تزايد إنفاق الحكومة على السياسات الاجتماعية يؤدي إلى انكماش القطاع الثالث.

د. إن تمويل القطاع الأساسي يأتي من الإسهامات الخيرية والوقفية الخاصة.

٢- نظرية التوفير والإمداد:

وتفسر هذه النظرية نمو المنظمات غير الحكومية في ضوء عاملين أساسين الأول هو ما تبنته النظرية السابقة وهو إخفاق السوق والحكومة في تقديم الخدمات، أما العامل الثاني فيتمثل في ضرورة توافر مبدعين ورواد اجتماعيين لديهم حافز لتأسيس منظمات لإشباع الطلب غير المشبع الذي يرتبط

وفقا لهذه النظرية بعوامل كثيرة منها المنافسة الدينية أو التنوع الديني، وينعكس ذلك أساسا على الصحة والتعليم.

٣ـ نظرية الثقة:

وتنبع هذه النظرية من إخفاق القطاع الخاص وعدم توافر الثقة لدى العملاء في نوعية السلع الخدمات المقدمة منه وخاصة حينما تكون معلومات العملاء والمستهلكين عن السلعة أو الخدمة معلومات محددة. ونظرا لوجود قيود تتعلق بعدم توزيع الأرباح في حالة القطاع غير الربحي أو القطاع الثالث، فإنه يلاحظ تزايد إقبال العملاء على الخدمات والسلع المقدمة منه. وتفترض هذه النظرية أن مجال القطاع أو دائرته تتحدد وتتنوع وفقا لدرجة الثقة في القطاع الخاص.

٤ـ نظرية دولة الرفاهية:

وتهتم بدور الدولة في السياسة العامة، وترى هذه النظرية أن ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية يؤدي إلى اتساع مخصصات الدولة إزاء سياسات الرفاهية خاصة في الخدمات والذي يؤدي إلى التأثير السلبي على حجم ونمو القطاع الثالث غير الربحي.

٥ـ نظرية الاعتماد المتبادل:

وتطرح هذه النظرية رؤية مختلفة لعلاقة الدولة بالمنظمات، فالنظريات السابقة تفترض أن العلاقة بين القطاع الثالث غير الربحي والدولة تتضمن صراعا ومنافسة، فالمنظمات نتاج لقصور الدولة أو عدم قدرتها على إشباع الاحتياجات المتنوعة، إلا أن هذه النظرية ترى أن النموذج الصراعي ليس هو الطريقة الوحيدة لرؤية العلاقة بين القطاع الثالث والدولة. فهناك عوامل تهيئ الشراكة أو الاعتماد المتبادل بين الطرفين، فإخفاق الحكومة وإخفاق القطاع الخاص من جانب واحتياج القطاع غير الربحي لمساندة سياسة الحكومة من جانب آخر يجعلنا نتوقع علاقات تعاون بين الطرفين أو شراكة في مواجهة المشكلات الاجتماعية وتوفير الخدمات الإنسانية وتفترض هذه النظرية أن زيادة إنفاق الحكومة على سياسات الرفاهية يؤدي إلى اتساع نطاق القطاع

الثالث من خلال عقود شراكة، وأن هذا الاتساع يشمل الصحة والخدمات الاجتماعية. وتقودنا هذه النظرية إلى افتراض أن دعم الحكومة المالي للقطاع الثالث يكون كبيرا.

٦- نظرية الأصول الاجتماعية:

ابتكر مشروع جامعة هوبكنز مجموعة من النظريات التي تهتم بالقطاع الثالث وهي نظريات ذات طابع سياسي اجتماعي اقتصادي[٥٣]، وقد قدمت جامعة هوبكنز نظرية الأصول الاجتماعية والتي تعد مساهمة مهمة في دراسة القطاع الثالث. وتذهب إلى أن النظريات التقليدية المستندة على أساس فشل السوق والدولة ليست كافية لتفسير التكوين والتطور والدور الذي تلعبه منظمات القطاع الثالث في المجتمعات المعاصرة[٥٤]، وقد أسهم في طرح وتطور هذه النظرية كل من ليستر سالمون وهيلموت أنهير، وتنطلق هذه النظرية من أن إمكانية الشراكة أو التعاون بين القطاع الثالث والحكومة تتحدد بظروف وشروط لنمو هذا التعاون، فالاختيار من جانب العملاء لإشباع احتياجاتهم عن طريق أي من الأطرف (الحكومة ـــ القطاع الخاص ـــ القطاع الثالث) هي اختيارات ليست بسيطة وتتم بحرية ولكنها مقيدة بأنماط سابقة من النمو التاريخي[٥٥].

سادسا: المنظمات وتمكين الأسرة الفقيرة:

ناقش كثير من الفلاسفة الاجتماعيين قضية المساواة في توزيع الدخل، وتعددت الرؤى بشأن المساواة، فذهب بعض الفلاسفة إلى أن تفاوت الدخل يقلل من الإشباع الاستهلاكي كما أن الإشباع المترتب على زيادة دخل الفقير أكبر من الخسارة المترتبة على النقص في دخل الغني، كما يؤدي التفاوت في الدخل إلى فرص غير متكافئة بالنسبة للصغار كما يؤدي التفاوت إلى عدم المساواة السياسية[٥٦]، كما اهتم رواد المدرسة الاقتصادية التقليدية بتوزيع الدخل على طبقات المجتمع وركزت على النصيب النسبي لدخل كل طبقة من الإنتاج الكلي في المجتمع، كما تناول ماركس قضية التوزيع ويرى أن كل نمو في المجتمع يصاحبه تحسن نسبي مستمر في دخل أصحاب رأس المال وتدهور مستمر في دخل العمال ويراه كافة للقطاع الرأسمالي تنبئ بانهياره[٥٧]، كما عبر أدم سميث عن التوزيع في إطار حديثه عن العدالة

الاجتماعية والمبادئ الأخلاقية فهو يرى أن المجتمع الذي يكون فيه الفقراء والبائسون يمثلون الجزء الأكبر لا يكون مجتمعًا مزدهرًا وسعيدًا، ويرى أنه يجب أن يكون لكل فرد من أعضاء المجتمع دخل كاف يمكنه من الظهور علنًا ودون خجل في المجتمع(٥٨).

١. أهمية التمكين:

شغلت قضية التوزيع وإعادة التوزيع والتمكين كثيرًا من المفكرين القدامى والمحدثين، فيذهب جون ستيورات ميل إلى أن جهاز السوق قد يتسم بالكفاءة في تخصيص الموارد ولكنه لا يتسم بالكفاءة في التوزيع، كما أكد أيضًا جونار ميردال على ضرورة إعادة النظر في دور السوق داخل النظم الرأسمالية، كما أكدت مدرسة الرفاه على فشل آليات السوق أو انحراف التوزيع والتخصيص عن العدالة ونادت بتوزيع منافع النمو الاقتصادي بكفاءة وعدالة من خلال الملكية العامة للمشروعات الضخمة(٥٩).

ويرجع انشغال الاقتصاديين بقضية التوزيع إلى أن التوزيع يمثل مشكلة في النظام الاقتصادي الرأسمالي القائم على حرية السوق الذي دائمًا ما توجد به الكثير من العوامل التي تؤدي إلى سوء التوزيع. وقد أصبحت إعادة التوزيع ضرورة ملحة في المجتمع المصري نظرًا لكثير من العوامل التي أحدثت تفاوتًا كبيرًا بين طبقات المجتمع، وقد دعم هذا التفاوت سوء التوزيع الذي ترتب على مجموعة كبيرة من العوامل.

فقد أثرت السياسات الاقتصادية لبرامج الإصلاح الاقتصادي على إمكانية خلق فرص عمل للداخلين في سوق العمل مما أثر على معدل البطالة للمرأة على وجه الخصوص ذلك لأن الدولة هي أكبر مستخدم للمرأة، وعندما يتقلص دورها في ظل الخصخصة واقتصاد السوق تتعرض المرأة لفقد الوظيفة الحكومية والمزايا المرتبطة بها(٦٠)، وتزداد أهمية البطالة كعنصر فعال في ارتباطها بخريجي الجامعة وبالفقر حيث تلعب البطالة دورًا في إعادة توزيع الدخل بشكل يزيد من حدة التفاوت نظرًا لأن توزيع البطالة في مصر ليس توزيعًا عشوائيًا بل يتركز في شرائح الدخل الدنيا(٦١).

وتلعب البطالة بصفة عامة وبطالة النساء بصفة خاصة دورًا مهمًا في سوء توزيع الدخل؛ وذلك يرجع إلى أن البطالة بصفة عامة تنتشر بين الفقراء نظرًا لعدم قدرتهم على توفير فرص العمل بأنفسهم وعدم استطاعتهم الحصول على فرص عمل في ظل سوق

عمل يتسم بعدم الموضوعية، كما أن تأنيث ظاهرتي البطالة والفقر يلعب دورًا بارزًا في سوء توزيع الدخل حيث يرتبط الفقر بشكل أكبر بالأسر التي تعولها نساء، وتعطل النساء التي تعول الأسر يعني فقدان هذه الأسر أي مصدر للدخل.

كما يلعب التضخم دورًا بارزًا في إعادة توزيع الدخل في غير صالح الفقراء، فالتضخم ـــ كما يذهب الاقتصاديين ـــ يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول لصالح تعظيم عوائد ذوي الدخول المتغيرة وأصحاب حقوق الملكية (الريع والقائدة والربح) على حساب كاسبي الأجور والرواتب والإعانات الحكومية (٦٢).

كما أن الإلغاء التدريجي لدعم الدولة للسلع وتقلص الإنفاق الحكومي أدى إلى بعض الركود الاقتصادي وتهميش الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل (٦٣).

كما أن تبني النظام الاقتصادي الرأسمالي والتوجه نحو الخصخصة يعد سببًا مباشرًا لسوء توزيع الدخل، فالمبدأ الأخلاقي الذي يبرر بشكل مباشر توزيع الدخل في مجتمع فيه سوق حر هو أن لكل حسب ما ينتج هو والأدوات التي يمتلكها، فالتوزيع النهائي للثروة والدخل في ظل هذا المبدأ يرتكز على قواعد الملكية، ويمكن أن يتميز نظام رأسمالي ينطوي على الدفع حسب الإنتاج بعدم مساواة كبيرة في الدخل والثروة (٦٤).

٢. دور المنظمات غير الحكومية في تمكين الأسر الفقيرة:

يرى بعض الباحثين أن المنظمات تتمتع بمزايا نسبية عديدة تجعلها أكثر فعالية من الدولة والسوق معًا في تخصيص الموارد وفي عملية التنمية فضلا عن أنها تمتلك أساليب أكثر فاعلية في الوصول إلى الفقراء، كما أنها تتمتع بمهارات تجعلها أكثر إبداعًا في التعامل مع المشكلات، هذا فضلا عن التكلفة المنخفضة لما تقدمه من خدمات وأيضًا القدرة على جذب التمويل (٦٥)، ومما دعم دور المنظمات أن الحكومة منذ السبعينات من القرن العشرين لم تعد قادرة على الوفاء وحدها باحتياجات المواطنين وتطلب الأمر تدخل الجمعيات الأهلية شريكًا لها في العمل التنموي لسد الفراغ المترتب على تقلص دور الحكومة (٦٦). فالنمو الاقتصادي ليس وحده كافيًا لإيجاد المساواة في توزيع الدخل ويؤدي في النهاية إلى تركيز الثروة في أيدي القلة (٦٧)، وفي ظل هذا المناخ يصبح للمنظمات دورها في دعم بعض مجالات التنمية خاصة الموجهة للفئات الاجتماعية الفقيرة والمهمشة بهدف التخفيف النسبي لحدة الفقر الواقع عليها (٦٨)، وتلعب

المنظمات غير الحكومية دورا اجتماعيا وسياسيا هاما في البيئة والتمثيل وإعادة توزيع الثروات والخدمات والأفكار، وتمثل المؤسسات الأهلية غير الحكومية الوسيلة المثلى للقيام بهذا الدور وتنمية المجتمع في بلدان العالم الثالث[٦٩]، وتستطيع هذه المنظمات في حالات كثيرة تقديم الخدمات بمستوى أعلى من الجودة وتكلفة أقل وذلك لعدة أسباب أهمهما مفهوم العمل التطوعي وهذا ما أكد عليه فوكوياما من أن البلدان التي توجد بها هذه المنظمات أكثر قدرة على تطوير المؤسسات الاقتصادية[٧٠].

ومع تطور دور المنظمات غير الحكومية وتعددها نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتي أدت بدورها إلى ظهور العديد من المشكلات والحاجات المجتمعية، ومع تعدد المنظمات ظهرت الحاجة إلى تنسيق الجهود بين هذه المنظمات ومن ثم ظهرت ما يعرف بشبكات المنظمات غير الحكومية للمساعدة في تلبية هذه الحاجات وحل المشكلات بقدر أكبر من الكفاءة والفاعلية[٧١].

وإذا ما حاولنا تتبع الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في المجتمع المصري فنجد حضورا قويا للجمعيات الأهلية وخصوصا ذات الطابع الديني، وقد اكتسبت الجمعيات الأهلية الإسلامية أهمية كبرى لما تقدمه من خدمات متنوعة في مجال الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية؛ بالإضافة إلى المساعدات العينية والمالية من مصارف الزكاة والصدقات والتبرعات[٧٢].

ويتضح ذلك في مشروعات الجمعية الشرعية، وفي مقدمة هذه المشروعات مشروع رعاية الطفل اليتيم الذي يرعى حوالي ٢٩٨٢٨ طفلا على مستوى الجمهورية، كما وفر مشروع تشغيل الأمهات ما يقرب من ١٠٠٦ فرصة عمل لأمهات الأيتام[٧٣].

كما لعبت الهيئة القبطية الإنجيلية جهودا كبيرة تمثلت في مشروعات لتربية الدواجن، والمناحل؛ بالإضافة إلى القروض الميسرة وخدمات التأهيل للمعاقين[٧٤].

ويشير إحصاء صادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن إجمالي المستفيدين من أنشطة الجمعيات والمنظمات الخيرية غير الحكومية

في عام ٢٠٠٦ بلغ ١٢٠٥٧٧ مستفيدا بإجمالي مبالغ وصلت إلى ١٠,٦٩٦,٠٩٨ جنيه[٧٥].

وقد قدرت بعض الدراسات القيمة المالية للجهود التطوعية في مصر على أقل تقدير بـ ٤,٦٤٢,٢٤٠ جنيه سنويا[٧٦].

كما ساهمت تلك الجمعيات في توفير فرص عمل بداخلها وعلى سبيل المثال فقد وفرت جمعية الوفاء والأمل ٧٠٠ فرصة عمل داخل المصانع التابعة لها[٧٧]، وتعكس جمعية رسالة فرع بني سويف نموذجا آخر لدور الجمعيات الخيرية ففي الفترة من يوليو ٢٠٠٨ وحتى مارس ٢٠٠٩ قامت الجمعية بمجموعة من الأنشطة تتمثل في المساعدات العينية وتوصيل المياه للمنازل وتمويل المشاريع الصغيرة وتجهيز العرائس ورعاية الفئات الخاصة وتوزيع المواد الغذائية وتقديم الخدمات الصحية والخدمات التعليمية، وقد تكلفت تلك الأنشطة ٣٣٩٠٠٠٠ جنيه[٧٨].

سابعا: الدراسات السابقة:

(١) دراسة عمر نصير عن الأثر الاقتصادي للأعمال التطوعية وقامت تلك الدراسة بعرض نتائج بعض الدراسات العربية والأجنبية وتوصلت تلك الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أن القطاع الأهلي برز في بداية القرن الواحد والعشرين كقوة اقتصادية فاعلة، كما لعب القطاع الأهلي دورا بارزا في توفير الوظائف من مختلف القطاعات خصوصا قطاع التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، كما توصلت الدراسة إلى انفراد القطاع الخاص ببعض الأنشطة الخاصة، كما توصلت الدراسة إلى تفاوت إسهام الجهود التطوعية في البلدان حيث بلغت قيمة الأعمال التطوعية في مصر ما يزيد على أربعة ملايين ونصف المليون جنيه سنويا، كما قدرت القيمة المالية المضافة للجهود التطوعية في الأردن بـ ٢١٥ مليون دينار سنويا. كما أشارت الدراسة إلى أن المساهمات الخيرية في الولايات المتحدة بلغت ٢٤١ بليون دولار عام ٢٠٠٤ أي ما يعادل ٢,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي، كما توصلت الدراسة إلى أن القطاع الأهلي يقوم بدور تكميلي لدور الدولة[٧٩].

(٢) دراسة بلاندين دستريمو عن نظام التخفيف من حدة الفقر ودور الجمعيات في اليمن، وانقسمت الدراسة إلى قسمين؛ القسم الأول تناول نظام تخفيف الفقر في اليمن من وجهة نظر مؤسسية وركز الجزء الثاني على الجمعيات اليمنية وأنواعها ونشأتها وطرق تشغيلها ودورها في مكافحة مشكلة الفقر، وقد استعرضت الدراسة دور المنظمات الدولية في التخفيف من حدة الفقر في اليمن[٨٠].

(٣) دراسة أماني قنديل وآخرون عن الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية العربية، والتي قام بها مجموعة من الباحثين واعتمدت الدراسة على عدة مؤشرات للتعرف على الإسهام الاقتصادي والاجتماعي لتلك المنظمات، وتمثلت تلك المؤشرات في تقدير عدد المتطوعين والنفقات الجارية، وعدد المستفيدين، وحجم العاملين ومرتباتهم، ومكونات الأنشطة، وقد اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة لأربع من الدول العربية، وهي: مصر ولبنان والأردن وتونس.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن تلك المنظمات تمثل قوة اقتصادية واجتماعية كبرى، حيث بلغ حجم إنفاق ثلاث منظمات فقط في مصر على المشروعات حوالي ١٥ مليون دولار، كما أكدت الدراسة على تفاوت وزن مصادر التمويل للمنظمات، وتعدد أنشطة المنظمات، كما يعد حجم إسهام المتطوعين مهما ورئيسيًا في تلك المنظمات، كما أكدت النتائج على ضعف مشاركة القطاع الخاص، كما أسهمت تلك المنظمات في توفير العديد من فرص العمل[٨١].

(٤) دراسة ديفيد أرثر عن الأدوار المتغيرة للمنظمات غير الحكومية في قطاع التعليم، وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور المنظمات في مجال التعليم في أربعة دول، وهي: السلفادور وبنجلاديش والهند وأوغندا، واعتمدت على المنهج التاريخي لمعرفة تطور هذا الدور، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج تتمثل في أهمية دور المنظمات في هذا القطاع، وضرورة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية مع بعضها البعض في مجال التعليم[٨٢].

(٥) دراسة منال متولي عن دور المنظمات غير الحكومية في الحد من البطالة، وتناولت الدراسة الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في توفير فرص العمل، وذلك من خلال الإقراض للمشروعات الصغيرة أو متناهية الصغر، واستعرضت الدراسة شروط الإقراض وعدد المستفيدين من خدمات بعض الجمعيات مثل جمعية رجال الأعمال بأسيوط وجمعية شباب الخريجين والهيئة القبطية، وتوصلت الدراسة إلى أن الجمعيات تسهم في توفير فرص العمل من خلال قوة العمل داخل هذه الجمعيات، ومن خلال القروض التي تقدمها للمشروعات الصغيرة، والمتناهية الصغر (٨٣).

حاولت الدراسات السابقة دراسة الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية من خلال الاعتماد على البيانات الإحصائية، وركزت أغلبها على دراسة المنظمات نفسها، كما ركزت أيضا الدراسات على إسهام المنظمات في بعض القطاعات كالتعليم والبطالة أو غيرها من المجالات. بينما تركز الدراسة الحالية على دراسة المستفيدين من أنشطة المنظمات، كما أنها حاولت تقديم تحليل لأنشطة إحدى المنظمات، وهي جمعية دار الأورمان في محافظة بني سويف مع الإشارة إلى أنشطتها في مصر بصفة عامة.

وحاولت الدراسة من خلال ذلك استجلاء دور جمعية دار الأورمان في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة من خلال تقديم الخدمات وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى معيشة الأسر الفقيرة.

ثامنا: الإجراءات المنهجية للدراسة:

١. أهداف الدراسة:

- التعرف على الدور الاقتصادي لجمعية دار الأورمان.
- التعرف على أهم الفئات المستهدفة.
- التعرف على دور جمعية دار الأورمان في تقديم الخدمات.
- التعرف على دور الجمعية في تمويل المشروعات الصغيرة أو المتناهية الصغر.
- التعرف على أهم الأماكن التي تمارس بها الجمعية نشاطها.
- التعرف على مدى تلبية أنشطة الجمعية لاحتياجات الفئات المستهدفة.
- التعرف على الحلول التي قدمتها الجمعية وآثارها واستدامتها وقابليتها للتكرار.

٢. تساؤلات الدراسة:

- ما هو دور جمعية دار الأورمان في تمكين الأسر الفقيرة.
- ما هو دور الجمعية، في تقديم السلع والخدمات (الصحية ـ التعليمية ـ مياه الشرب ـ الصرف ـ الإسكان) للفئات المحرومة.
- ما هو دور الجمعية في تقديم المساعدات المادية.
- ما هي خصائص الأماكن التي تعمل بها الجمعية.
- هل تلبي الجمعية الحاجات الفعلية للفئات المستهدفة.
- هل قدمت المنظمات حلولا إبداعية في إعادة التوزيع.
- هل ترتب على إعادة التوزيع تغير ملموس في نوعية حياة الأفراد.
- هل نموذج جمعية دار الأورمان في بني سويف قابل للتكرار.
- هل تأثير إعادة التوزيع تأثير مستدام.

٣. منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة واعتمد الباحث على دليل المقابلة في جمع البيانات كما اعتمد الباحث على التحليل الإحصائي لأنشطة الجمعية من خلال سجلات الجمعية كما اعتمد الباحث على المقابلة لبعض العاملين في الجمعية للحصول على البيانات المتعلقة بأنشطة الجمعية.

٤. عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عمدية، فقد قام الباحث باختيار الحالات من كل مشروع من مشروعات جمعية دار الأورمان من خلال سجلات جمعية دار الأورمان ببني سويف بمساعدة العاملين بفرع الجمعية ببني سويف. وقد اشترط الباحث أن يكون مر على الحالات التي تم اختيارها للدراسة أكثر من عامين من تاريخ استلام المشروع حتى يمكن التعرف على أثر المشروع في حياة الحالة موضوع الدراسة فتم اختيار حالتين من الحالات المستفيدة من مشروع رؤوس الماشية (الأبقار) وحالة من المستفيدين من مشروع (الجاموس) وحالة من المستفيدين من مشروع قطيع الأغنام وحالتين من المستفيدين من مشروع الأكشاك، وقد جاء الاختيار موزعا على النحو التالي حالتين من رؤوس الماشية (الأبقار) من قرية طحابوش وحالة من (الجاموس) من نفس القرية وهي تتبع مركز بوش وحالة من (الجاموس) من قرية أم الجنازير مركز ببا وحالة من

المستفيدين من مشروع الأكشاك من قرية الحرجة مركز بوش وحالة من المستفيدين من مشروع الأكشاك من قرية نعيم مركز بوش وحالة من المستفيدين من قطيع الأغنام من قرية طحا بوش.

وقد قام الباحث بجمع البيانات من خلال التردد على الحالات في محل إقامتها. وتمت الزيارة الأولى بصحبة العاملين بفرع جمعية دار الأورمان ببني سويف الذين أبدوا تحمسا لفكرة الباحث وكان الهدف من اصطحاب العاملين بفرع الجمعية ببني سويف هو ضمان تعاون المبحوثين واستجابتهم.

تاسعا: نتائج الدراسة:

١. المنظمات وتمكين الأسر الفقيرة (تحليل إحصائي)

جدول رقم (١) يوضح عدد المستفيدين وقيمة المنصرف من الجمعيات الأهلية بمصر عام ٢٠٠٦.

المحافظة	عدد المستفيدين	إجمالي النفقات	إجمالي الإيرادات
القاهرة	١٩٨٧٣٦	٧٨٣٠٢٧٧	٧٥٦٢٢٧٩
الاسكندرية	١٤٣٨١	١٥٠٣٤٧١	٢٨٧٧٩٩٣
بورسعيد	٨٨٦٥	١٠٤٨٩٣	٤٧٧٤٨٣
السويس	٨٤٩٧	٤٥٦٢٩١	٢٧٦٣٥٩
دمياط	٤٣٠٦	٥٨٣٧٥	٢١٦٥١٠٨
الدقهلية	٤٥٧١٩	١٩٢٤٢٤٥	٥٦٢٨٥٩
الشرقية	٧١٠٥	٢٠٨١٣٠	٢٢٥٩٤٩
القليوبية	١٥٨٨٨	١٠٥٠٠٧٧	٤٥٣٣٨٧
كفر الشيخ	٥٩٧٦	٢٥٧١٨٢	٥٠٠٩٤٣
الغربية	٩٠٤٣	٧٠٣٤٣٣	٣٦٥٠٦١٦
المنوفية	١٥٣٩٧	٢٣١٧٦٥٦	٢٧٨٩٩٦٥
البحيرة	٣٧٤٨٧	٦٨٨٧٦٩	١٦٣١٥٤
الاسماعيلية	٤٣٦٣	١٤١٤٤٢	١٧٣٦٠٨
الجيزة	١٨٠٤٦٩	٤٧٣٥٨٦٥	٥٨٣٤٩٨٥
بني سويف	٢٢٧٦٦	٨٠٩٥٧٤	١٣٠٢٦١٥
الفيوم	١٢٧١٨	٧٠٥٦٥٦	٢٢٧٠٢٤
المنيا	٤٢٣٨٦	٦٦٦٨٨٤	١٤٢٨١٠٠
أسيوط	٧٧٢٥	٢٨٣٩٦١	٦١٩٧٦١
سوهاج	٥٧٨٨٧	٨٥٢٣٠٤	١٢٢٢٢٣٧
قنا	٢٤٨٢٥	٩١٧١٥٨	١٧٦٧٦٢٦
أسوان	٨٠٨٦	٣٠٩٧٦٦	٦٧٣١٢٠
الأقصر	٣٣١٨	١١٠٣١٣	٢٥٧٥٤٥
الوادي الجديد	٢٢٦٤	٢٩١١٨	٤٣٩٢٢٨
مطروح	١٦٨٩	١٩١٢٨٤	١٢١٨٨٥
الجملة	٧٢٩٧٩٦	٢٦٨٥٦٣٢٤	٣٦٨٨٢٩٢٩

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ويتضح من الجدول رقم (١) أن عدد المستفيدين من خدمات الجمعيات الأهلية في مصر عام ٢٠٠٦ بلغ ما يقرب من ثلاثة أرباع مليون مستفيد خلال

العام، وبلغت إيرادات هذه الجمعيات حوالي ستة وثلاثون مليون وتسعمائة ألف جنيه كما بلغت نفقات تلك الجمعيات ما يقرب من ستة وعشرون مليون وثمان مائة وستون ألفا، وحققت فائضا يزيد عن عشرة ملايين، ويعني ذلك أن تلك الجمعيات أعادت توزيع ما قيمته ستة وعشرون مليون وثمان مائة وستون ألف من السلع والخدمات على الفئات المحتاجة وهذا يوضح الدور الكبير لتلك الجمعيات، وتتمثل أهم مصادر التمويل في التبرعات، والإعانات الحكومية، والإعانات الأجنبية، وترخيص جمع المال، والاشتراكات، وغيرها من المصادر الأخرى، وبالرغم من ذلك فإن توزيع الجمعيات وأنشطتها على محافظات الجمهورية توزيع غير عادل ولا يتماشى مع خريطة توزيع الفقر في المجتمع، وهذا ما سيتضح من الجدول التالي.

جدول رقم (٢)

يوضح التوزيع الجغرافي للفقراء والجمعيات الأهلية بمحافظات الجمهورية ٢٠٠٨

المحافظة	الترتيب وفقا لمؤشر التنمية البشرية	الترتيب وفق للنصيب لكل ١٠ آلاف نسمة	عدد الجمعيات	الفقراء ٪ من السكان
بورسعيد	١	٢	٢١٢	٧,٦
القاهرة	٢	٤	٢٧٨٨	٤,٦
السويس	٣	١	٢٨٠	٢,٤
الإسكندرية	٤	٣	١٤٦٧	٨
دمياط	٥	٩	٢٥٢	٢,٦
الاسماعيلية	٦	٦	٢٦٢	٦,٤
الغربية	٧	١٦	٥١٢	٦,١
أسوان	٨	٥	٣٥٥	٢٣,٩
القليوبية	٩	١٢	٦٨٢	١١,٢
الجيزة	١٠	٧	١٣٩٩	١٣,١
الدقهلية	١١	١٣	٧٦١	٧
المنوفية	١٢	٨	٧٩١	١٧,٥
الشرقية	١٣	١١	١١٠٩	٢٨,٢

المحافظة	الترتيب وفقا لمؤشر التنمية البشرية	الترتيب وفق للنصيب لكل ١٠ آلاف نسمة	عدد الجمعيات	الفقراء ٪ من السكان
كفر الشيخ	١٤	٢٠	٢٦٢	١٣,٢
قنا	١٥	١٠	٦٤١	٣٣,٧
بني سويف	١٦	١٨	٢٥٠	٤٥,٤
المنيا	١٧	١٩	٩٧٦	٣٩,٤
سوهاج	١٨	١٧	٤٦٩	٤٠,٧
أسيوط	١٩	١٤	٤٥٦	٦٠,٦
الفيوم	٢٠	١٥	٣١٨	١٢

تم إعداد الجدول من تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٨ وتقرير ٢٠٠٥ ونتائج المسح الشامل للمؤسسات الأهلية ٢٠٠٧.

ويشير الجدول السابق إلى النصيب النسبي للمحافظات من الجمعيات الأهلية ونسبة الفقراء في كل محافظة ويتضح من الجدول أن توزيع الجمعيات الأهلية على المحافظات توزيع غير عادل في ضوء خريطة الفقر، حيث نجد الانخفاض النسبي للمحافظات الأشد فقرا من عدد الجمعيات الأهلية حيث احتلت محافظة أسيوط وهي الأفقر المركز الرابع عشر فيما يتعلق بالترتيب وفقا لنصيب كل ١٠ آلاف من السكان من الجمعيات، في حين أنها احتلت المركز الأول في النصيب النسبي من عدد السكان الفقراء؛ وكذلك محافظة بني سويف التي احتلت المركز الثاني في النصيب النسبي من عدد السكان الفقراء، في حين أنها احتلت المركز الثامن عشر فيما يتعلق بنصيب كل عشرة آلاف من السكان من الجمعيات.

وفي المقابل احتلت السويس المركز الأول في النصيب النسبي من الجمعيات، في حين أنها احتلت المركز الأخير في النصيب النسبي من عدد الفقراء كنسبة من عدد السكان.

وهذا يشر بدلالة واضحة إلى أن توزيع الجمعيات الأهلية توزيع غير عادل في ضوء خريطة الفقر في المجتمع، وكذلك في ضوء مؤشرات التنمية

البشرية، حيث استحوذت المحافظات التي تشغل المراكز الأربعة المتقدمة في دليل التنمية البشرية على النصيب الأكبر من الجمعيات الأهلية.

جدول رقم (٢) يوضح المساعدات التي قدمتها جمعية دار الأورمان من ٢٠٠١: ٢٠٠٨.

السنة	تجهيزعرائس	قروض	أطراف وأجهزة طبية	مساعدات طبية	علاج	مساعدات اجتماعية	معاشات	مصروفات	مشروعات	الاجمالي	إجمالي المساعدات
٢٠٠١	٢١	-	٢٤	-	-	١	-	-	٦٣	١١٩	٠٫٣٤٠ جنيه
٢٠٠٢	٣٨٨	١	١٤٥٠	١٠٨	١٦	٣٠	٢٦٨	٥٨	١٠٧	٢٤٢٦	
٢٠٠٣	١١٠٢	-	٢٢٠٨	٣١٤	٦٩	٨٥	٢٢٢	٩٠	٢٣٧	٤٢٢٧	
٢٠٠٤	١٩٨٥	٣	١٤٤١	٢٢٨	١٠١	٧٨	٦٤٨	٧٠	١٤٥	٤٨٠٩	
٢٠٠٥	١٠٣٤	٣٨	٥٥٧	١١٣	٥٠	٧٩	٢٢١	١١	٣٩	٢٢٥٢	
٢٠٠٦	٥٩٣	٢١٦	٢٢٧	٧١	٥٦	٢٣	٢	١٢	١٤٧	١٤٤٨	
٢٠٠٧	٦١٦	٦٩٩	٢٧٥	٧٢	٥٦٠	١١	١٢٦	١٥	١	٢٣٧٥	
٢٠٠٨	٨٢٥	٦٢٠	١٩٢	١٠	٤٥٠	١	٤١	٤	-	٢١٥٤	
إجمالي	٦٥٧٤	-	٦٢٨٥	١٠٢٦	١٣٠٢	٣٠٨	١٦٢٩	٢٦٠	٧٢٩	١٩٧١٠	

المصدر: جمعية دار الأورمان.

يتضح من الجدول السابق أن عدد المستفيدين من خدمات جمعية دار الأورمان زاد من ١١٩ مستفيدا عام ٢٠٠١ إلى ٢١٥٤ مستفيدا عام ٢٠٠٨، وبلغ إجمالي المستفيدين من المساعدات في تلك الفترة ١٩٧١٠ بإجمالي تكلفة بلغت ما يزيد على سبعة ملايين ونصف مليون جنيه.

جدول رقم (٤) يوضح عدد الطلاب في فصول محو الأمية عام ٢٠٠٨.

المحافظة	العدد	نسبة الأميين من السكان ١٥ سنة فأكثر
الجيزة	٥٨	٢٧,٨
الفيوم	٤١	٤٢,٧
بني سويف	١٠٠	٤١,٢
المنيا	١٢٥	٤٣
أسيوط	٢٠	٣٩,٨
سوهاج	٣٤	٣٩,٥
قنا	١٥	٣٥,٩
أسوان	٥٧	٢٤
كفر الشيخ	٢٧	٣٥,٣
البحيرة	٣٠	٢٧,٥
الشرقية	٨٠	٣٢,٦
الدقهلية	٣٠	٢٨,٩
الغربية	٣١	٢٦,٧
المنوفية	٤١	٢٨,٤
الإجمالي	٦٨٩	

المصدر: جمعية دار الأورمان ودليل التنمية البشرية ٢٠٠٨.

يشير الجدول السابق إلى دور جمعية دار الأورمان في تقديم الخدمات التعليمية في مجال محو الأمية للفقراء فقد بلغ عدد الطلاب المستهدفين من هذه الخدمة ٦٨٩ طالب وكان نصيب محافظة بني سويف مائة طالب بنسبة ١٤,٥٪ من إجمالي المستفيدين. وإذا ما أضفنا إلى ما يصاحب فصول محو الأمية من تقديم وجبة غذائية يومية تتكلف جنيهان ونصف للدارس بالإضافة إلى تشغيل بعض المعلمين في التدريس وتشغيل بعض السيدات في إعداد الطعام لفصول محو الأمية لوجدنا أن جمعية دار الأورمان تقوم بتقديم الغذاء للمتعلمين وتوفير فرص عمل للمشتغلين بفصول محو الأمية إلى جانب الخدمة الرئيسية وهي الخدمة التعليمية.

جدول رقم (٥)

يوضح أعداد المحلات والأكشاك التي وزعتها جمعية دار الأورمان من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٨.

المحافظة	عدد المحلات والأكشاك			
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الجيزة	١٢٩	٤٠	٥٢	٤١
الفيوم	١٨٤	٦	١٣	٧
بني سويف	٢٣٨	٥٧	٣٧	١٨
المنيا	٨١	٢٦	١٧	١٠
أسيوط	١٣٩	٢٠	١٩	١٣
سوهاج	٩٧	٩٢	١٣	٦
أسوان	٢٧	٦	٢	٢
كفر الشيخ	٨٩	٣٧	٣٧	٩
البحيرة	٢٣	-	١٢	٥
الشرقية	١١٣	٥	٩	٤
الغربية	٢١	٤٠	٢٤	١٧
المنوفية	-	-	١٦	٦
الإجمالي	١١٤١	٣٣٩	٢٥١	١٣٨
				١٨٦٩

المصدر: جمعية دار الأورمان.

ويتضح من الجدول السابق أن عدد المحلات والأكشاك التي قامت جمعية دار الأورمان بتوزيعها بلغ ١٨٦٩ محلا وكشكا. وإذا ما علمنا أن قيمة الكشك أو المحل تصل إلى ستة آلاف وخمسمائة جنيه، أي يبلغ إجمالي تكلفة ما قدمته جمعية دار الأورمان للأسر الفقيرة ما يزيد على اثنتا عشر مليون جنيه، وقد بلغ نصيب محافظة بني سويف ما يقرب من أربعة ملايين جنيه أي ما يقرب من ٣١,٥٪ من إجمالي أنشطة جمعية دار الأورمان في هذا المجال.

جدول رقم (٦) يوضح بعض الخدمات التي قدمتها دار الأورمان خلال عام ٢٠٠٨.

الخدمة	توصيلة مياه		توصيلة كهرباء		تعريش منزل		دورات مياه		الإجمالي
المحافظة	العدد	التكلفة	العدد	التكلفة	العدد	التكلفة	العدد	التكلفة	
بني سويف	١٥٠	١٥٠٠٠٠	٢٩٧	٣٩٢٠٠٠	١٧٣	٤٣٢٥٠٠	١٩٧	١٩٧٠٠٠	١١٧٦٥٠٠
المنيا	٩	٩٠٠٠	٣٠	٣٠٠٠٠	٣٣	٨٢٥٠٠	٢٠	٢٠٠٠٠	١٤١٥٠٠
أسيوط	١١	١١٠٠٠	١٢	١٢٠٠٠	٢٥	٦٢٥٠٠	٢	٢٠٠٠	٨٨٥٠٠
قنا	٣٨	٣٨٠٠٠٠	١٤٠	١٤٠٠٠٠	٩٤	٢٣٥٠٠٠	٢١	٢١٠٠٠	٢٩٢٠٠٠
سوهاج	١٢	١٢٠٠٠	٢٠	٢٠٠٠٠	١٩	٤٧٥٠٠	١٥	١٥٠٠٠	١٠٤٥٠٠
الإجمالي									١٨٠٤٠٠٠

المصدر: جمعية دار الأورمان.

ويوضح الجدول السابق دور جمعية دار الأورمان في توفير الخدمات للأسر الفقيرة في محافظات الصعيد حيث تركزن أنشطتها وتمثلت تلك الخدمات في المياه والكهرباء والصرف وتعريش المنازل بإجمالي تكلفة بلغت ما يقرب من مليوني جنيه، وقد كان نصيب محافظة بني سويف مليون ومائه وستة وسبعون ألفا وخمسمائه جنيه، أي ما يعادل ٦٥٪ من إجمالي أنشطة الجمعية في تلك الخدمات.

جدول رقم (٧) يوضح أعداد الأسر المستفيدة من مشروعات جمعية دار الأورمان والتكلفة المالية لتلك المشروعات من ٢٠٠٦/١٢/٢٥ حتى ٢٠٠٨/٨/١٤.

المحافظة	عدد الأسر	التكلفة المالية	٪ لعدد الأسر المستفيدة	٪ للتكلفة
بني سويف	٢٦٢٨	٤,٧٠٣,١١٢	٤٣	٥٠,٥
الجيزة	٧٥	٤٥٠٠٠	١,٢	٠,٥
قنا	١٨٦٠	٧٢٦٥٠٠	٣٠	٧,٨
سوهاج	٩٠٠	٧٣٠٥٠٠	١٥	٧,٩
أسيوط	٢٠٠	٥٨٤٥٠٠	٣,٢	٦,٣
المنيا	١٦٠	٦٤٨٠٠٠	٢,٥	٧
كفر الشيخ	٣٠٢	١,٧٩٤٠٠٠	٥	١٩,٢
الاسماعيلية	٧	٧٢٠٠٠	٠,١	٠,٨
الإجمالي	٦١٣٢	٩,٣٠٣,٦١٢	١٠٠	١٠٠

المصدر: جمعية دار الأورمان.

يتضح من الجدول السابق أن عدد الأسر الفقيرة التي استفادت من مشروعات جمعية دار الأورمان في الفترة بلغ ٦١٣٢ أسرة بإجمالي تكلفة بلغت ما يزيد على تسعة ملايين، وقد كان نصيب بني سويف ما يقرب من ٤٣٪ من عدد الأسر المستفيدة وبنسبة ٥٠,٥٪ من إجمالي تكلفة تلك المشروعات. ويدل ذلك على الأولوية التي تعطيها الجمعية لمحافظة بني سويف.

جدول رقم (٨) يوضح عدد الاسر المستفيدة من مشروع رؤوس الماشية والأغنام وإجمالي التكلفة في محافظة بني سويف في الفترة من بداية عام ٢٠٠٧ وحتى ٢٠٠٨/٦/١٤.

القرية	عدد الأسر بالقرية	رؤوس مواشي	أغنام	إجمالي المستفيدين	نسبة عدد المستفيدين	إجمالي التكلفة
الفقيرة (عزبة)	١٩٢	١٩	٩٧	١١٦	٦٠	٥٥٠٥٠٠
الجزيرة الشرقية	١١٢	٧٧	-	٧٧	٦٩	٤٦٢٠٠٠
الدهابية وغياضة	٩٠	٤٣	-	٤٣	٤٨	٢٥٨٠٠٠
الشرقية	٢١٧	٥٦	٤٨	١٠٤	٤٨	٦٠٠٠٠٠
بني عقبة	١٨٢	١٢٨	١	١٢٩	٧١	٧٧٢٥٠٠
مجموعة جزر الفقاعي	٥٣٥	٧٠	-	٧٠	١٣	٤٢٠٠٠٠
دير الحديد	٨٤٠	٥٦	-	٥٦	٧	٣٣٦٠٠٠
العجرة الحيبه	٤٦٠	١٨٥	-	١٨٥	٤٠	١١٢٥٠٠٠
الإجمالي	٢٦٢٨	٦٣٤	١٤٦	٧٨٠	٣٠	٤٥٣٥٠٠٠

المصدر: جمعية دار الأورمان.

ويشير الجدول السابق إلى أن عدد الأسر الفقيرة التي استفادت من مشروع رؤوس المواشي والأغنام قد بلغ ٢٦٢٨ أسرة بتكلفة تجاوزت أربعة ملايين ونصف وقد توزعت تلك المشروعات على القرى الأكثر فقرا في محافظة بني وسيف وهي قرى تقع شرق النيل في المنطقة الأفقر في محافظة بني سويف حيث لا يوجد رقعة زراعية ولا يوجد مصادر ثابتة للدخل، وقد بلغت نسبة الأسر المستفيدة من إجمالي الأسر بالقرية ٧١ ٪ كما هو الحال في مجموعة جزر الفقاعي، وقد بلغت نسبة المستفيدين في الجزيرة الشرقية ٦٩ ٪ وبلغت نسبة المستفيدين في عزبة الفقيرة ٦٠٪ من إجمالي أسر القرية.

جدول رقم (٩) يوضح إجمالي أنشطة جمعية دار الأورمان في محافظة بني سويف حتى نهاية مارس ٢٠٠٩.

المشروع	العدد	التكلفة	النسبة
رؤوس الماشية	٣٠٠٤	١٣٥١٨٠٠٠	٦٣
قطيع الأغنام	٥٨٠	١٧٤٠٠٠٠	٨
توصيلة مياه	١٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٥
توصيلة كهرباء	٢٤	١٩٢٠٠	٠,١
أغذية	٩٠٠٠	٣١٥٠٠٠	١,٥
مساعدات عينية	١٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٠,٤
الأكشاك	٣٧٠	٢٤٠٥٠٠٠	١١
تجهيز عرائس	١٢٠٠	٢٤٠٠٠٠٠	١١
الإجمالي	١٦١٧٨	٢١٤٩٧٢٠٠	١٠٠

المصدر: جمعية دار الأورمان.

يشير الجدول السابق إلى أن جمعية دار الأورمان قد قدمت ما يزيد على ثلاثة آلاف مشروع لتربية رؤوس الماشية بتكلفة زادت على ثلاثة عشر مليونا ونصف بنسبة ٦٣٪ من إجمالي أنشطتها في محافظة بني سويف ثم يأتي بعد ذلك مشروع الأكشاك وتجهيز العرائس بنسبة ٢٢٪ وبتكلفة وصلت ما يقرب من خمسة ملايين جنيه، ثم يأتي بعد ذلك مشروع قطعان الأغنام بتكلفة وصلت ما يقرب من المليون وثلاثة أرباع المليون جنيه ثم يأتي بعد ذلك مشروعان الخدمات مثل توصيلات المياه بتكلفة وصلت مليون جنيه بنسبة ٥٪ ثم توصيلات الكهرباء ومساعدات الأغذية والمساعدات العينية بنسب تراوحت مابين ٠,١٪ و ١,٥٪ من إجمالي الأنشطة ويعكس الجدول السابق حجم المشروعات والخدمات والمساعدات التي قدمتها جمعية دار الأورمان لمحافظة بني سويف وقد بلغت عدد الأسر الفقيرة المستفيدة ما يزيد على ست عشرة ألف أسرة بتكلفة إجمالية وصلت إلى ما يقرب من واحد وعشرون مليون ونصف المليون جنيه ويعكس ذلك الدور الكبير الذي تقوم به الجمعية في إعادة التوزيع للسلع والخدمات في المحافظة.

٢- نتائج دراسة الحالة:

أ. حالات الدراسة وخصائصها:

اتسمت حالات الدراسة بمجموعة من الخصائص المتشابهة، فجميع الحالات تنتمي إلى أفقر الفقراء، فبالرغم من انتماء جميع الحالات للريف وامتهانهم مهنة العمل الزراعي إلا إنه لا يوجد بين أي من الحالات من يملك أرضا زراعية، وبالنسبة للحالة الأولى وهي التي حصلت على مشروع رؤوس الأغنام وهي من قرية طحابوش فتتكون الأسرة من ستة أفراد؛ الأب والأم وأربعة أبناء صغار في مرحلة التعليم الابتدائي، أما الحالة الثانية وهي من قرية طحابوش أيضا وحصلت على مشروع رؤوس الماشية وهي أسرة مسيحية مكونة من سبعة أفراد الأب والأم وخمسة أبناء بمراحل التعليم الابتدائي والإعدادي، الابن والبنت الكبرى بالإعدادية يقيمون في أحد الملاجئ التابعة للكنيسة بمدينة بني سويف (ملجأ بيت طاويسة) أما الأبناء الأصغر فهم يدرسون في التعليم الابتدائي

بالقرية، أما الحالة الثالثة وهي التي استفادت من مشروع الكشك وهي أرملة وتتكون أسرتها من سبعة أفراد الأم وستة أبناء ثلاث أولاد وثلاثة بنات في مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي وجميعهم يواصلون تعليمهم، وهذه الحالة من قرية نعيم، أما الحالة الرابعة فهي أسرة تعولها أرملة ولها ثلاثة أبناء الابن الأكبر في المرحلة الإعدادية والآخرون في المرحلة الابتدائية وهي الحالة التي استفادت من مشروع رؤوس الماشية وهي من قرية أم الجنازير، أما الحالة الخامسة فهي من قرية طحابوش وتتكون من سبعة أفراد الأب والأم بالإضافة إلى خمسة أبناء ثلاثة أولاد وبنتان في مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي، أما الحالة السادسة فهي لشاب معوق أعزب من قرية الحرجة مركز بوش وهو حاصل على ليسانس في الآداب وهو في الخامسة والعشرين من عمره وقد حصل على مشروع الكشك قبل التخرج وتتمثل إعاقته في فقده لذراعه الأيمن في أعقاب عملية جراحية خاطئة. ويوجد بين الحالات الست أسرتان تعولهما سيدتان بشكل كامل (أرملتان) أما الثلاث حالات الأخرى فيعمل رب الأسرة الأولى في الأوقاف، وأما رب الأسرة الثانية فيعمل عملا موسميًا (مسحراتي) في شهر رمضان وهو شخص مريض نفسيًا وقد لاحظ الباحث ذلك حينما حاول سؤاله عن المشروع فلم يجيب واكتفى بالابتسامة أما زوجته فقد أفادت بأنه مريض ويعاني أيضًا من مشكلة في العمود الفقري تمنعه من ممارسة أي عمل بدني يحتاج إلى مجهود، أما رب الأسرة الثالثة فهو شخص في منتصف الأربعينات ويعمل بالأجر في القرية وعندما التقيته كان يرتدي جلابية (فلاحي) ولا يرتدي فانلة داخلية عاري الصدر وقد ربط وسطه بحبل من ليف النخيل ويمثل في مظهره الخارجي نموذجًا للبؤس والشقاء، أما بالنسبة للسيدات الست فكلهن يعملن كربات منازل ولا تمارس أي منهن أي عمل وظيفي ثابت أو عمل غير ثابت باستثناء سيدة واحدة تعمل في بعض منازل القرية في الأعمال المنزلية كالمساعدة في أعمال الخبيز وغيرها من الأعمال غير الدائمة. ولا يوجد بين الحالات أي حالة تتمتع بدخل شهري ثابت باستثناء حالة واحدة التي يعمل فيها رب الأسرة عاملا (خادمًا) بأحد المساجد التابعة لوزارة الاوقاف، ومن الواضح أن جميع الأسر التي تقوم جمعية دار الأورمان بمساعدتها من الأسر شديدة الفقر وهي أهم الفئات المستهدفة من

الجمعية كما اتفقت جميع الحالات على أنها استلمت المشروع منذ أكثر من ثلاث سنوات وكان هذا شرط من شروط اختيار العينة وتم ذلك من خلال سجلات الجمعية وذلك حتى يضمن الباحث وضوح أثر المشروعات على حياة تلك الأسر. وقد توزعت العينة التي اختارها الباحث للدراسة على مجموعة من قرى محافظة بني سويف على النحو التالي: الحالات الأولى والثانية والخامسة من قرية طحابوش مركز ناصر (بوش) والحالة الثالثة من قرية نعيم مركز بني سويف، والحالة الرابعة من قرية أم الجنازير مركز ببا، والحالة السادسة من قرية الحرجة مركز ناصر، وقد توزعت الحالات على المشروعات على النحو التالي: الحالة الأولى استفادت من مشروع رؤوس الأغنام أما الحالات الثانية والرابعة والخامسة فقد استفادت من مشروع رؤوس الماشية، أما الحالتان الثالثة والسادسة فقد استفادتا من مشروع الأكشاك.

ب. كيفية حصول المستفيدين على المشروعات:

حصلت أربع من الحالات على المشروع من خلال وصول مندوب الجمعية إليهم في المنزل في صحبة العاملين بالجمعيات الأهلية التي تعمل بقرية طحابوش وقرية نعيم. فقد أشارت جميع الحالات باستثناء الحالتين الرابعة والسادسة إلى أن المسئولين ذهبوا إليهم في منازلهم وعرضوا عليهم فكرة المشروع بصحبة بعض أهالي القرية، وقد أفاد مندوب الجمعية إلى أنه يعتمد على العاملين بالجمعيات الأهلية بالقرى، كما تعتمد الجمعية على وجهاء القرى في اختيار الأسر لضمان نجاح تلك المشروعات حيث تشترط الجمعية لضمان استمرار تقديم المساعدات نجاح المشروعات وعدم قيام المستفيدين ببيع المشروعات والاستفادة من ثمنها.

أما بالنسبة لإجراءات الحصول على المشروعات فتتسم بالسهولة واليسر، فقد أفادت جميع الحالات أن الجمعية لم تطلب منهم أية أوراق سوى صورة البطاقة وصور شهادات الميلاد وصور شهادات الوفاة في حالة وفاة رب الأسرة. وتقول الحالة الأولى عن علاقتها بموظف الجمعية (من ساعة ما دخلوا علينا والخير جا معاهم).

وقد أفادت الحالة السادسة والتي حصلت على كشك بأنها تقدمت إلى مقر الجمعية بالقاهرة وذلك منذ حوالي سبع سنوات وحصلت على المشروع، أما الحالة الرابعة فقد تقدمت إلى مقر الجمعية ببني سويف وحصلت على مشروع رأس الماشية منذ ثلاث سنوات وقالت "طلبوا مني شهادة الوفة بتاع جوزي وشهادات ميلاد ولادي وصورة بطاقتي". ولم يطلبوا منها أية إجراءات أو ضمانات أخرى.

واتفقت جميع الحالات على أن المسئولين في الجمعية أعطوهم حرية الاختيار من بين المشروعات المتاحة في الجمعية وأن كلا منهم اختار المشروع الذي يناسبه، وتقول الحالة الأولى والتي حصلت على مشروع رؤوس الأغنام عن أسباب أختيار هذا المشروع (الغنم تربيتها سهلة عن البقر والجاموس مش محتاجة زراعة محتاجه حد يسرح بيها وجوزي بيسرح بيها بعد الحصيد وعلى المصرف وبتاكل الحشيش وورق الشجر وخيرها بيجي على طول وعلى قدي أنا وجوزي العيان).

أما بالنسبة للحالة الثالثة والتي اختارت الكشك فقالت (قالولي تأخدي غنم ولا جاموسه ولا بقرة ولا كشك، فقالت آخد كشك علشان أن معنديش أرض بازرعها وجوزي ميت وعيالي صغيرين ومقدرش على بهدلة الزراعة). وقالت الحالة السادسة والتي اختارت كشكا (من الحرجة) والذي يقع أمام الجامعة وهو شاب (معاق) فقد ذراعه أثر خطأ في جراحة طبية (خيروني وأنا اخترت الكشك لأن ظروفي لا تسمح بالقيام بالمشروعات الأخرى المواشي والأغنام لأني لا أستطيع العمل بالزراعة لظروفي الصحية كما أنني ساعتها كنت أدرس بالجامعة).

ج. تلبية الجمعية لاحتياجات المستهدفين:

أفادت جميع الحالات بأن الجمعية بعد أن سلمت كل الحالات المشروعات الخاصة بها نظمت لها راتبا شهريا للإنفاق على هذه المشروعات حتى تبدأ هذه المشروعات عملية الإنتاج باستثناء الأكشاك فقد زودت الجمعية المستفيدين بالبضاعة اللازمة لعمل كل كشك، وكما تقول الحالة الأولى والتي استلمت الكشك في مدينة بني سويف "بعد ما عملوا بحث اجتماعي سلموني الكشك بالبضاعة وخلصوا كل الاجراءات في مجلس المدينة وبدأت عملية البيع في الكشك بعد تسلمه مباشرة" وتقول الحالة التي استلمت مشروع

الكشك بقرية نعيم "بتوع الجمعية جابوا الكشك وعملولي الترخيص وملولي الكشك بضاعة من كل صنف". أما بالنسبة لمشروعات رؤوس الماشية والأغنام فقد اعتمدت الجمعية لكل حالة راتبًا شهريًا قدره مائة وثمانون جنيها. وتقول الحالة الرابعة والتي حصلت على رأس ماشية من قرية أم الجنازير "كانوا كل أول شهر يسلمولي مية وستين جنيه ولما البقرة ولدت حاشوا عني الفلوس وقالوا لي خلاص عندك اللبن والسمن بتاع البقرة". وقالت الحالة الأولى والتي حصلت على مشروع رؤوس الأغنام "عطوني خمس معيز وتيس معاهم وعطوني أول شهر مية وستين وثاني شهر مية وتمنين وتالت شهر ميتين جنيه وبعدين كانوا بيدوني كل شهر ميه وتمانين يجي سنة لحد ما المعيز ولدت وولادها كبرت وقالولي بيعي من الجديان الصغيرة واصرفي بس حافظي على المعيز اللي اخدتيها وأنا هابيع الجديان وأربي المعيز". وقالت الحالة الخامسة والتي حصلت على رأس ماشية من قرية طحابوش "في الأول كان الاستاذ سيد بيعدي علينا أول الشهر ويدينا ميه وتمانين جنيه كنا بنشتري للبقرة منها الحشيش لحد ما ولدت البقرة وبعد ما ولدت منعوا عنا الشهرية بتاعتهم". أما الحالة الثانية فقال رب الأسرة "أنا مخدتش من بتوع الجمعية فلوس: ولكن الزوجة ردت قائلة "أنا اللي كنت باخد منهم مية وتمانين جنيه من ساعة ما عطولنا البقرة عشر لحد ما ولدت بشوية".

ومن الواضح — إذن — أن جميع الحالات التي تسلمت مشاريع خاصة بتربية المواشي أو الماعز قد حصلت على دعم مالي لضمان المحافظة على المشروع وذلك حتى تستطيع الحالات الاستفادة من إنتاج المشروع، أما بالنسبة لمشروع الكشك فإن الجمعية لم تقدم لهم دعمًا ماديًا على اعتبار أن عائد التجارة وأرباحها تأتي سريعًا على عكس عائد المواشي ورؤوس الأغنام التي قد تستمر حيث تنتج الجاموسة بعد عام وتستطيع الحالة الاستفادة منها بعد ما يقرب من أربعة شهور أما الأبقار فتنتج بعد عشرة شهور وتستطيع الحالة الاستفادة منها بعد ستة شهور، أما الماعز فتنتج بعد خمسة أشهر وتستطيع الحالة بيع الإنتاج بعد عام، حيث يتمثل إنتاج الأبقار والجاموس في اللبن والزبد أما إنتاج الأغنام فيتمثل في ما تلده هذه الأغنام.

د. متابعة الجمعية للمشروعات:

أما بالنسبة لمتابعة الجمعية لحالات الدراسة فقد أوضحت جميع الحالات باستثناء الحالة السادسة والحالة الرابعة أن الجمعية تقوم بمتابعة دائمة ومستمرة، وهذه المتابعة تتمثل في وجود كارت متابعة موجود داخل كل منزل ومعلق خلف باب المنزل ويقوم الزائر من قبل الجمعية بالتوقيع داخل هذا الكارت ويسجل تاريخ الزيارة وساعتها وبالاطلاع على كروت المتابعة وجد أن هناك متابعة تكاد تكون أسبوعية لكل الحالات يقوم بها مندوب دائم للجمعية في مجموعة من القرى، وهناك متابعة تتم بصفة شهرية يقوم بها مدير فرع الجمعية ببني سويف، كما أن هناك متابعات لا تتم بصفة منتظمة وهي من قبل إدارة المتابعة بالقاهرة، وكذلك هناك متابعات تتم بشكل مفاجئ من قبل مدير عام الجمعية بالقاهرة، كما أن رئيس مجلس إدارة الجمعية يقوم في بعض الأحيان بزيارة الحالات في أماكنها، وبسؤال مدير فرع الجمعية في بني سويف عن أهداف هذه المتابعة من قبل الجمعية أجاب بأن الهدف منها هو التأكد من استمرار الحالات في الحفاظ على المشروع والأهتمام به ورعايته وعدم بيعه، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى للتأكد من وصول المستحقات المالية للمستفيدين، وعدم وجود أي مشاكل تواجه المستفيدين فيما يتعلق بالمشروعات والاستمرارية في هذه المشروعات، وبسؤال الحالة الأولى عن المتابعة أحضرت الحالة كارت المتابعة والذي يتضمن رقم كود للمستفيد ـــ هذا الرقم مسجل على باب المستفيد من الخارج ـــ وللمشروع وتوقيع لمتابعة العاملين بالجمعية وبالاطلاع عليه وجد هناك توقيع أسبوعي لمندوب الجمعية وتوقيع شهري لمدير فرع الجمعية ببني سويف، وتوقيعات متفرقة لإدارة المتابعة وقالت الحالة الأولى "الناس بتوع الجمعية ناس مؤدبين ومحترمين ومن ساعة ما دخلوا علينا والخير جا معاهم" أما الحالة الثانية فقالت: "بتوع الجمعية بيجوا على طول يأخدوا الكارت اللي في الباب يكتبوا فيه ويصوروا قدام الباب"، وبسؤال مدير الجمعية عن التصوير قال إن المندوب أو من يقوم بالزيارة يقوم بالتصوير بواسطة كاميرا د يجيتال مزودة باليوم والتاريخ والساعة ويرسل هذا التصوير لإدارة المتابعة بالقاهرة للتأكد من قيام المندوبين ومديري الفروع بأعمال المتابعة، أما

الحالة الثالثة صاحبة مشروع الكشك وتحدثت عن حسن معاملة مسئولي الجمعية أثناء زيارتهم للمشروع وقالت: "كل أسبوع بيجينا واحد وجانا رئيس الجمعية بتاع مصر". أما بالنسبة للحالة الرابعة والتي مضت على استلامها للمشروع أكثر من ثلاث سنوات فقالت "كان بتوع الجمعية بيجوا على طول لكن دلوقتي ماعدش حد منهم بيجي"، ولا يوجد في قرية أم الجنازير سوى هذه الحالة وحالة أخرى، أما بالنسبة للحالة السادسة فقد مضى على استلامها للمشروع أكثر من ست سنوات فقال "كان مسئولى الجمعية يتابعوا أعمال الكشك بصفة مستمرة وفي أحد المرات جم ولم يجدوا بضاعة في الكشك فهددوني بسحب الكشك إذا لم أعيد تشغيل المشروع وبالفعل أعدت تشغيل الكشك وكانت المتابعة مستمرة وبشكل دوري، أما الآن بعد ست سنوات فلا يقوم أحد بزيارتي إلا قليلا للاطمئنان على سير العمل بالكشك".

هـ- تأثير المشروع على حياة الحالة:

أما بالنسبة لتأثير المشروع على حياة الحالات فقد اتضح من الملاحظة ومن سؤال الحالات أن المشروعات كان لها تأثير في حياة الحالات موضوع الدراسة وإن اختلفت درجة التأثير باختلاف المشروع وباختلاف الفترة الزمنية التي مضت على استلام المشروع وباختلاف المستفيد. فنجد أن أكثر الحالات استفادة هي الحالة السادسة والحالة الثالثة التي اختارت مشروع الكشك فالتجارة وخصوصا تجارة السلع الغذائية عملية مربحة ودورة رأس المال فيها سريعة، وكانت الحالة السادسة أكثر الحالات استفادة من المشروع كما أن المشروع أثر تأثيرا بالغا في حياة الحالة، فقد تسلم المبحوث الكشك من أكثر من ست سنوات وفي البداية كان يبيع البضاعة ويصرف ثمنها إلا أن تهديد مندوبي الجمعية له بسحب الكشك جعله يعيد حساباته وبدأ عملية البيع والشراء والمحافظة على رصيد من البضاعة داخل الكشك يعادل البضاعة التي تسلمها من الجمعية، ومع مرور الوقت زادت البضاعة وزادت الأرباح خصوصا أن الجمعية اختارت للكشك موقعا متميزا وهو مواجه للمدخل الرئيسي لجامعة بني سويف فقد تحول من كشك صغير إلى كشك كبير ملئ بالمعروضات تحيطه فاترينات العرض، كما يوجد به العديد من الديكورات والإضاءة والعديد من قوائم عرض السلع والثلاجات المليئة بالمعروضات وتقول الحالة "بدأت العمل في الكشك بعد انتقالي من الحرجة وكنت أعمل لوحدي وكنت أسكن في غرفة في صلاح سالم وبعد كده غيرت وأخدت شقة صغيرة في الجزيرة وبعد كده أنا دلوقت موجود في شقة بجوار كلية الصيدلة وأفكر في شراء شقة تمليك، وبالنسبة للكشك أنا باشتغل وأخويا بيشتغل معايا وكمان فيه واحد ثالث بيشتغل معانا بالأجر وكل واحد بياخد فترة، وبفكر في توسيع أكبر وأكبر في المستقبل".

وقال المبحوث "أنا قبل ما يروح دراعي كنت أسافر للقاهرة للعمل في الإجازة الصيفية في أي حاجة ولكن بعد ما أخدت الكشك واهتميت بيه ربنا رزقنا من أوسع الأبواب وهذا الكشك أحدث تغيير شامل في حياتي وفي حياة

أخويا وأنا الآن أدرس بكلية الحقوق للحصول على ليسانس الحقوق، وكمان أخويا بيدرس في التعليم المفتوح شعبة المعاملات المالية.

وكما هو واضح فإن المشروع أحدث تغييرًا شاملا في نوعية حياة الحالة نظرًا لاختيار المشروع المناسب للشخص المناسب وحسن اختيار المكان، وبسؤال مدير الجمعية عن هذه الحالة أفاد بأنها حالة من الحالات الناجحة وأن هناك عرض من أحد التجار لاستثمار الكشك مقابل ما يزيد على ألفين جنيه شهريًا لكن الجمعية رفضت والحالة رفضت أيضًا.

أما بالنسبة للحالة الثالثة والتي اختارت مشروع الكشك أيضًا فقد ظهر التغير الذي حدث في حياة الحالة من خلال الكشك الذي تسلمته منذ ما يزيد على ثلاث سنوات، وكان عبارة عن كشك ويوجد به مجموعة من المعروضات ويوجد به ثلاجة صغيرة (ديب فريزر) سلمتها الجمعية للحالة أما الآن فأصبح الكشك الذي يقع في منطقة مميزة في مدخل قرية نعيم على الطريق الرئيسي وبجوار المحطة الرئيسية للقرية أصبح به العديد من المعروضات والسلع وفاترينات العرض ومجموعة من ثلاجات العرض الكبيرة وديب فريزر كبير، أما بالنسبة لمنزل الحالة فهو عبارة عن منزل مبني بالحجر (البلك) وهو حديث البناء فقد قامت السيدة بهدم المنزل الذي كان مبنيًا بالطوب اللبن وأعادت بناءه بالبلك والخرسانة المسلحة وتقول الحالة عن المشروع "ده باب رزق واسع واتفتح لينا"، وقالت الحالة أنه حدث تغير كبير في حياتها بعد سنة من استلام المشروع فأصبح أولادها يأخذون دروسًا خصوصية في كل المواد كما أنها هدمت المنزل وأعادت بناءه وتغيرت أمور حياتها إلى الأفضل والأحسن وتتحسن بشكل مستمر وتزايد النشاط التجاري في الكشك، أما بالنسبة للحالة الأولى والتي حصلت على مشروع رؤوس الأغنام فتأتي بعد الحالتين السادسة والرابعة من ناحية درجة الاستفادة وقد ظهر التغير في حياة الحالة حيث قامت بهدم واجهة المنزل وإعادة بناءه بالحجر (البلك) بدلا من الطوب اللبن وقامت بشراء بوتاجاز وثلاجة إيديال صغيرة ثمانية أقدام كما أصبح لديها ثمانية عشر رأس غنم بعد أن كانت لا تملك شيء وتقول الحالة تعليقًا على ملكيتها لرؤوس الأغنام "الخير زاد وبقت

عسل والحياة بقى لها طعم تاني والقرش جري في ادينا". وترى الحالة أن حياتها تغيرت إلى الأفضل بكثير بعد ارتباطها بمشروع جمعية دار الأورمان.

أما بالنسبة للحالة الثانية والتي استفادت من مشروع رؤوس الماشية فلم يظهر التأثير بشكل واضح على حياة الحالة لكن هناك تحسن حدث في حياة الحالة التي أصبحت تملك راسين ماشية بعد أن كانت لا تملك شيئا وأصبح لديها مصدر تعتمد عليه في توفير الغذاء وتقول الحالة (بقى عندنا غموس وتقصد الحالة الجبن الأبيض الخالي من الدسم كغذاء رئيسي في القرى، ولم يحدث أي تغيير آخر في حياة الحالة وذكرت الحالة أن البقرة لم تلد سوى مرة واحدة منذ استلامها.

أما الحالة الرابعة فلم يكن لرأس الماشية تأثير كبير في حياتها حيث إنها استفادت من إنتاج المشروع مرة واحدة وقامت ببيع المولود واستأجرت بثمنه أربعة قراريط لزراعتها للبقرة، وأنفقت الباقي على أبنائها، وفي المرة الثانية أجهضت البقرة وقامت ببيعها واستبدالها بأخرى ولم تنتج الأخرى وبالتالي لم يحدث تغيير كبير في حياتها باستثناء ملكيتها لرأس الماشية. ولم يحدث تغيير يذكر في المنزل الذي تعيش فيه والذي يكاد يكون آيلا للسقوط.

أما بالنسبة للحالة الخامسة فقد تحسنت حالتها بشكل ملحوظ نظرًا لأن رب الأسرة يعمل بأحد المساجد بوزارة الأوقاف، فقد بدأت الأسرة تعتمد على إنتاج رأس الماشية من اللبن والزبد والجبن في الأكل، وترى الحالة أن هناك تغيرًا إلى الأفضل حدث في حياتها منذ أن بدأ المشروع في الإنتاج وتقول الحالة (الخير يكفي بقى عندنا غموس). أما بالنسبة لحالة المنزل فقد قامت الحالة بهدم واجهة المنزل وبنائه بالحجر (البلك) بدلا من الطوب اللبن.

ومن الواضح أن مشروع الكشك هو الأكثر تأثيرًا في حياة الحالات حيث أدت الأرباح المترتبة على هذا المشروع إلى تغير ملموس وواضح في حياة الحالات التي استفادت به، ويأتي بعد مشروع الكشك مشروع رؤوس الاغنام، أما أقل المشروعات تأثيرًا في حياة الحالات فكانت مشروعات رؤوس الماشية التي تتسم ببطء عملية الإنتاج وحاجة رؤوس الماشية إلى مجهود وامكانيات حتى تستطيع الإنتاج.

وأما عن كفاية دخل هذه المشروعات وإنتاجها فقد أبدت جميع الحالات رضاها عن الدخل والإنتاج من المشروعات، وقد توقعت جميع الحالات أن تتحسن حياتهم في المستقبل مع استمرار المشروعات واستمرار انتاجها وجميع الحالات تنظر للمستقبل نظرة تفاؤلية. فالحالة الأولى تقول (أنا هربي النتي علشان يعمروا البيت والجديان هنكبرها ونبيعها ونأجر أرض منها ونصرف على العيال) وقالت (أنا بروح المدرسة بتاع الجمعية علشان أتعلم القراية).

وتقول الحالة الثالثة (هوسع الكشك وهعمل نور تاني وهجيب فترينات تانية وهوسع على عيالي وابني الدور الثاني).

وتقول الحالة السادسة (أنا هشتري ماكينة تصوير وهاشتري شقة أو بيت صغير وهازود فترينات العرض وهوسع الكشك).

٣. النتائج العامة للدراسة:

- إن المنظمات غير الحكومية تلعب دورا مهما في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة.
- أن توزيع الجمعيات وأنشطتها على محافظات الجمهورية لا يتماشى مع خريطة الفقر في المجتمع.
- أن جمعية دار الأورمان قد لعبت الدور الأكبر في التمكين الاقتصادي من خلال أنشطتها المتعددة في محافظات الجمهورية المختلفة.
- أن جمعية دار الأورمان ركزت أنشطتها فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي في المحافظات الأفقر خصوصا في منطقة الصعيد.
- أن جمعية دار الاورمان ركزت أنشطتها على محافظة بني سويف في محافظات الصعيد.
- أن جمعية دار الأورمان ركزت على القرى الأفقر في محافظة بني سويف.
- أن جمعية دار الأورمان قدمت مجموعة من المشروعات التي تتماشى مع ثقافة المجتمع الريفي ومع قدراته الاقتصادية.
- أن جمعية دار الأورمان قدمت مشروعات جديدة للمساهمة في حل مشكلة الفقر.

- أن جمعية دار الأورمان قد أتاحت الفرصة كاملة أما الفئات المستهدفة لإختيار المشروعات التي تناسبها كما لبت احتياجات تلك الفئات التي استفادت من أنشطتها.
- قدمت اعتبارها حلولا إبداعية لتلبيتها لاحتياجات الفئات المستهدفة من ناحية وتماشيها مع ثقافة المجتمع وقدراته الاقتصادية.
- إن مشروعات الجمعية أحدثت تغيرا في نوعية حياة الفئات المستفيدة بدرجات متفاوتة وفقا لنوعية المشروع وطول الفترة، فقد كان مشروع الأكشاك أكثر المشروعات تأثيرا يليه مشروع رؤوس الأغنام وأخيرا مشروع رؤوس الماشية وكلما زادت الفترة التي مضت على استلام المشروع وضح التأثير.
- أن جمعية دار الأورمان قد أسهمت في توفير بعض فرص العمل للفئات الأفقر والمهمشين في المجتمع من خلال المشروعات أو من خلال الأنشطة التي ترتبط بالمشروعات.

وقد جاءت نتائج الدراسة لتؤكد ضرورة دراسة المنظمات في ضوء المداخل والاتجاهات النظرية المتعددة، حيث أوضحت النتائج أن نشاط المنظمات يرتبط على مر التاريخ بالدور الذي تلعبه الحكومة في مجال الإنفاق على السياسات الاجتماعية، حيث تزايد نشاط المنظمات حين تبنت الدولة النظام الرأسمالي والخصصة؛ في حين انكمش في فترة التطبيق الاشتراكي، كما أن معظم تمويل المنظمات يأتي من الإسهامات الخيرية، وهذا ما يتماشى مع نظرية إخفاق السوق وإخفاق الحكومة، كما دلت النتائج على أن الإبداع في تقديم الخدمات والأنشطة هو من أهم العوامل في نجاح تجربة دار الأورمان، وهذا ما يتفق مع نظرية التوفير والإمداد.

كما أوضحت النتائج أن تعاظم دور المنظمات غير الحكومية في المجتمع يرجع إلى تراجع دور الدولة إزاء سياسات الرفاهية وخاصة في الخدمات، وهذا ما أكدت عليه نظرية دولة الرفاهية من التأثير السلبي لاتساع مخصصات الدولة لسياسات الرفاهية على نمو القطاع الثالث.

كما ساهمت المنظمات غير الحكومية في تقديم بعض الخدمات والتي هي من صميم دور الدولة مثل المياه النظيفة، وهذا يؤكد على رؤية

نظرية الاعتماد المتبادل من أن العلاقة بين المنظمات والحكومة علاقة اعتماد متبادل في ضوء تقديم المنظمات للخدمات، وإمداد الحكومة المنظمات بجزء من التمويل.

كما أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن صور الأنشطة التي تقوم بها جمعية دار الأورمان ترتبط بثقافة المجتمع وبالثقة التي يعطيها أفراد المجتمع وخصوصا الفقراء للمؤسسات الخيرية، وهو ما تذهب إليه نظرية الأصول الاجتماعية التي تربط بين اختيارات العملاء والتطور التاريخي لدور الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الثالث (الخيري ـ غير النفعي).

ومما سبق يتضح أن جمعية دار الأورمان قد لعبت دورا مؤثرا في التمكين الاقتصادي للفئات الفقيرة والمهمشة والمحرومة داخل المجتمع، ولكن يجب أن يكون هناك تحفيز لرجال الأعمال للقيام بدورهم الاجتماعي في المجتمع وهذا ما أشار إليه الرئيس مبارك في آخر خطاباته والذي وجه فيه انتقادات لاذعة لرجال الأعمال، كما يجب صياغة خريطة جديدة لتوزيع أنشطة المنظمات غير الحكومية في ضوء خريطة توزيع الفقر في المجتمع، كما يجب تنظيم جهود المنظمات غير الحكومية التي زاد عددها في المجتمع وذلك من خلال ما يعرف بالتشبيك لتنسيق الجهود وتحقيق أقصى استفادة من أنشطة المنظمات غير الحكومية، كما يجب تشجيع تلك المنظمات من خلال إلقاء الضوء على مشروعاتها من خلال وسائل الإعلام وحث جميع فئات المجتمع القادرة على المساهمة في أنشطة تلك المنظمات بكافة صور المساهمة.

المراجع:

(1) عمر بن نصير البركاتي، الأثر الاقتصادي للأعمال التطوعية، بحث مقدم لندوة العمل التطوعي وتأثيره على التنمية الاقتصادية، الرياض، ١٤٢٩/٤/٦هـ.

(2) زينب عبد العظيم، الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، في "دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، الخبرة المصرية واليابانية"، نجوى سمك والسيد صدقي (محرر) مركز الدرسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعولم السياسية، جمعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص٤٦: ٤٧.

(3) إنجي جمال الدين عبد المعطي، دور المنظمات غير الحكومية وانعكاسها على الأمن القومي: دراسة حالة لمنظمات حقوق الانسان، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨.

(4) ماجدة أحمد محمود، المنظمات غير الحكومية الدولية دراسة نظرية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٢٤.

(5) Sara Ben Nefessa, Governance and development in Arab world, Social Sciences Selection, vol. 4, N.15, April 2001, P. 3.

(6) Christopher Gunn, Third sector development, Labour History, Vol.48, N.1, 2007, P.135.

(7) Thomas Adam (ed.) Philanthropy Patronage and civil society, Indiana university press, 2004, P.4.

(8) أماني قنديل (محرر)، ملامح الجمعيات الأهلية في العالم العربي، في الجمعيات الأهلية في مصر، مركز الدرسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ١٩٩٤، ص٢٩.

(9) أماني قنديل (محرر)، الجمعيات الأهلية في الإطار العالمي والإقليمي أين نحن، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٩٤، ص. ١٦ .

(10) أماني قنديل، التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢٦٧.

(11) عزة عبدالعزيز سليمان و محاسن مصطفى، الجمعيات الأهلية ودورها في مواجهة مشكلتي الفقر والبطالة، مؤتمر الجمعيات الأهلية وتحديات القرن العشرين، ٢٣ ـ ٢٤ أبريل ٢٠٠٠، ص٤٨١، ٤٨٥.

(12) منظمة الفاو، المؤتمر الإقليمي الثامن والعشرين للشرق الأدنى، صنعاء ـ اليمن، ١٢ ـ ١٦ مارس ٢٠٠٦، ص١.

(13) الأمين العام للأمم المتحدة، رسالة بشأن اليوم الدولي للقضاء على الفقراء ١٧ أكتوبر ٢٠٠٨.

(14) غادة علي موسى، حقوق المرأة في خطاب المؤسسات النسوية العربية، ورقة مقدمة إلى ندوة حقوق الإنسان في الخطاب السياسي والحقوق المعاصرة في الدول العربية، قطر، ١١ ـ ١٢ مايو ٢٠٠٨، ص١٤٠.

(15) جريدة الرياض، بيان توضيحي لوزارة الاقصاد والتخطيط، العدد ١٤٢٠٢، ١٣ مايو ٢٠٠٧.

(16) حمدي أبو الفضل، ٨٠٪ من الأسر الفقيرة خارج الضمان الاجتماعي، جريدة الجمهورية، ١٤ يوليو ٢٠٠٧.

(17) Virginia Hodgkinsom, Third Sector research in international perspective: The role of ISTR, international journal of voluntary and Non Profit organizations Vol.14, No.1, March 2003, P.7.

(18) محمد عبد الله السلومي، القطاع الثالث والفرص السانحة تحت الطبع.
(19) سري ناصر، تأثير العولمة على الخير العربي المعاصر، بحث مقدم لمؤتمر الخير العربي، الأردن، عمان، يونيو ٢٠٠٢.
(20) هويدا عدلي، المجتمع المدني وإحياء العقد الاجتماعي، مجلة السياسة الدولية العدد ١٧٤، أكتوبر ٢٠٠٨.
(21) أماني قنديل المجتمع المدني العالمي، مركز الدرسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٩١.
(22) أماني قنديل، المجتمع المدني: مدخل للفهم، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٤، أكتوبر ٢٠٠٨.
(23) أحمد زايد، تناقضات الحداثة في مصر، ط١، عين الدرسات والبحوث الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص ١٥٣: ١٥٥.
(24) Vadakan Jureevichit, Third Sector Organisation Governance in Thailand in Shan Sand and J.anyx (eds) comparative Third sector in Asia, Springer, 2008, P. 293.

(25) محمد السيد السعيد، ثقافة العلاقة بين المدني والسياسي في نبيل عبد الفتاح (محرر)، المنظمات غير الحكومية في المنظمات الأهلية العربية قضايا وإشكالات وحالات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٢١٢.
(26) أماني قنديل، ملامح الجمعيات الأهلية في العالم العربي، مرجع سابق، ص٣١.
(27) Stephen P. Osborne (ed.) The Voluntary and Nonprofit Sector in contemporary Japan, emerging roles and organizational challenges in changing society, Routledge Curzon, London 2003, P.9.

(28) عطية حسين أفندي، المنظمات غير الحكومية والتنمية من أجل دور أكثر فعالية مع إشارة خاصة للحالة المصرية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٨، ص ص٩: ١٠.
(29) تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨، ص٥٧.
(30) أماني قنديل، المجتمع المدني في مطلع الفية جديدة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ١٣: ٢٣.
(31) المرجع السابق، ص٢.
(32) أماني قنديل، المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، مرجع سابق، ص٢٨.
(33) تقرير التنمية البشرية، مرجع سابق، ص٢.
(34) أماني قنديل، المجتمع المدني في مصر في مطلع الفية جديدة، مرجع سابق، ص٣٣: ٣٤.
(35) جريدة الأهرام، المنظمات غير الحكومية: كيف تواجه تحديات العولمة، السنة ١٢٥ العدد ٤١٦٣٧، ٥ ديسمبر ٢٠٠٠.
(36) Willm K.Tabb, Globalization Today: at The broder of class and state Theory, science and society, Vol.13, No.1, January 2009, P.35.

(37) عماد صيام، شريك في التنمية، جريدة الأهرام، السنة ١٢٣، العدد ٤١١٠٥، ٢٢ يونيو ١٩٩٩.
(38) أحمد حسين سعد، دور الصندوق الاجتماعي في رفع كفاءة المنظمات غير الحكومية في جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السايسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص٩٨: ٩٩.

(39) زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص٥٠٠.

(40) كامل عبد الهادي، مستقبل الحركات الاجتماعية الجديدة، الأهرام الاقتصادي، السنة ٢٦، العدد ٢٠٤٠، ٢٠٠٨.

(41) عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، ١٩٩٨، ص٢٦٩.

(42) Jean- Louis Laville and Marthe Nyssens, The Social enterprise: Towards a thearotical socio- Economic approach, in carlo Botzaga and Jacques Defaurny, (eds), the Emergence of Social enterprises, Routledge, N. Y., 2001, P. 312.

(43) Ralph M. kramer, A third sector in The third Millennium international journal of voluntary and nonprofit organisations, Vol. 11, No1, 2000.

(44) Alberto Bacchiega and carlo Borzage, (ed.s), social enterprise as incentive structures: An economic analysis, op. cit., P. 279.

(45) أماني قنديل وسارة بن نفيسة، الجمعيات الأهلية في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٤، ص ص٢١: ٢٢.

(46) أماني قنديل (محرر)، الجمعيات الأهلية في الإطار العالمي أين نحن، مرجع سابق، ص ص ١٨:١٩.

(47) عطية حسين أفندي، المنظمات غير الحكومية، مدخل تنموي عليه الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص٢٤٠.

(48) أماني قنديل (محرر)، الجمعيات الأهلية في الإطار العالمي والإقليمي أين تحن، مرجع سابق، ص١٩.

(49) المرجع السابق، ص ص١٩: ٢٠.

(50) عبد العزيز سلطان العنقري، دور المنظمات غير الحكومية في تقديم خدمة التعليم مع التطبيق على المملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص٣٤.

(51) أماني قنديل (محرر)، الجمعيات الأهلية، في الإطار العالمي والإقليمي أين نحن، مرجع سابق، ص٢٠.

(52) أماني قنديل (محرر)، الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص٢٤: ٢٦.

(53) Sara Ben Nefessa, op. cit., P.5.

(54) Vasco Almeida, Capitalism, institutional complementarities and third sector, the private institutions for social solidarity, IPSS, Portugal, P. 5.

(55) أماني قنديل (محرر)، الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الأهلية في الدولة العربية، مرجع سابق، ص٢٦.

(56) أدوين ما نسفليد وناريمان بهرافيتش، علم الاقتصاد، مركز الكتاب الأدرني، عمان، ١٩٨٨، ص٢٥٩.

(57) حمدي أحمد القباني، أساسيات علم الاقتصاد، المكتبة المصرية اللبنانية، القاهرة، (ب.ت)، ص ص١٨٩: ١٩٢.

(58) تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٥، ص٥٢.

(59) أحمد حلمي عبد اللطيف، وظيفة الدولة في الاقتصاد المعاصر مع دراسة خاصة للتجربة المصرية منذ سياسة التحرر الاقتصادي ١٩٧٤، رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص ص٢٢: ٢٧.

(60) شهيدة الباز، النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية، في دول عربية مختارة، دراسة حالة عن جمهورية مصر العربية، سلسلة دراسات المرأة العربية في التنمية، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي أسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٦، ص١٧.

(61) عبد العزيز الشربيني، البطالة وأثرها على توزيع الدخل، جريدة الأهرام، السنة ١٢٧، العدد ٤٢٧٥٠، ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٣.

(62) محمد عبد السلام عويضة، الطريق الثالث للخروج من دائرة الاستبداد والتخلف، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٤، ص٢٥٦.

(63) عزة عبد العزيز ومحاسن مصطفى، مرجع سابق، ص٤٨٤.

(64) ميلتون فريدمان، الرأسمالية والحرية، ترجمة يوسف عليان مركز الكتاب الأدرني، عمان، ١٩٨٧، ص ص١٤٩: ١٥٥.

(65) هويدا عدلي، فاعلية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية، ورقة بحث مقدمه لندوة الرفاهية الاجتماعية، مصر، الاسكندرية، ٢٨-٣٠ نوفمبر ٢٠٠٥.

(66) سامح فوزي، المنظمات غير الحكومية من الداخل، ثقافة جديدة من أجل الفاعلية، في أحمد شوقي (محرر)، كرسات علمية، المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٧، ص١٣.

(67) عزة عبد العزيز ومحاسن مصطفى، مرجع سابق، ص٤٨٦.

(68) عماد صيام، مرجع سابق.

(69) صالح بركات، تغير مفهوم الفقر وانعكاسه على الخير العربي ومؤسساته في عصر العولمة، مؤتمر الخير العربي الثالث، الأردن، عمان، ٢٢-٢٤ يونيو ٢٠٠٢، ص١٠.

(70) البنك الدولي، علاقة المنظمات غير الحكومية بالمجتمع، بحوث التنمية الاجتماعية، بحث رقم ٣٦، مايو ١٩٩٧، ص١٦.

(71) نهى أحمد صلاح، إقامة شبكات المنظمات غير الحكومية مع دراسة مقارنة للشبكة العربية للمنظمات الأهلية ومنظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطنين، رسالة ماجيستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٠٨.

(72) نبيل عبد الفتاح (محرر)، المنظمات الأهلية العربية والحكومية قضايا وإشكالات وحالات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٢٢٧.

(73) أيمن السيد عبد الوهاب، الدور التنموي لجمعيات التنمية، دراسة من مصر، في الإسهام الاقتصادي للمنظمات الأهلية في الدول العربية، في أماني قنديل (محرر)، مرجع سابق، ص١٤٩.

(74) المرجع السابق، ص١٥٢.

(75) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٧.

(76) عمر نصير البركاتي، مرجع سابق.

(77) عزمي بشارة، مرجع سابق، ص٢٧١.

(78) سجلات جمعية رسالة بني سويف، ٢٠٠٩.

(79) عمر نصير البركاني، مرجع سابق.
(80) بلاندين دستريمو، نظام التخفيف من حدة الفقر، في نبيل عبدالفتاح (محرر)، مرجع سابق.
(81) أماني قنديل (محرر)، الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية، مرجع سابق.
(82) David Archer, The Changing Roles of Non-Governmental Organizations In The Field of Education (In the Context of Changing Relationships with the state), International Journal of Educational Development, Vol. 14, No. 3, 1994, PP. 223 – 232.
(83) منال متولي، دور المنظمات غير الحكومية في الحد من البطالة في مصر، في نجوى سمك والسيد صدقي (محرر)، مرجع سابق.